



صندوق النقد الدولي

التقرير الفُطري رقم 12/271
الصادر عن صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢

سبتمبر ٢٠١٢

طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ مع المملكة العربية السعودية، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

■ **تقرير خبراء الصندوق** الذي تم إعداده في إطار مناقشات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية في ٢٦ مايو ٢٠١٢ حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في ١٣ يونيو ٢٠١٢، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات. وتعبّر الآراء الواردة في التقرير عن رؤية فريق الخبراء ولا تمثل بالضرورة آراء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

■ **مرفق المعلومات** الذي أعده صندوق النقد الدولي.

■ **بيان خبراء الصندوق** الصادر في ٢٦ يونيو ٢٠١٢.

■ **نشرة المعلومات المعممة** التي تلخص آراء المديرين التنفيذيين كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٢ حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة. وقد صدرت الوثيقة التالية بشكل منفصل أو سيتم إصدارها لاحقاً:

تقرير القضايا المختارة

ويجوز حذف المعلومات التي تؤثر على السوق، طبقاً للسياسة المتبعة في نشر تقارير الخبراء ووثائق الصندوق الأخرى.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services
700 19th Street, N.W. • Washington, D.C. 20431
هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: publications@imf.org • إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: ١٨ دولاراً أمريكياً للنسخة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢

١٣ يونيو ٢٠١٢

القضايا الرئيسية

السياق: المملكة العربية السعودية هي أكبر بلد مصدر للنفط في العالم وتوظف ما لديها من طاقة إنتاجية فائضة للمساهمة في استقرار سوق النفط العالمية، مما يوفر دعماً حيوياً للاقتصاد العالمي. وقد أدت الزيادة المصاحبة في الإيرادات النفطية إلى حدوث زيادة حادة في فوائض المالية العامة والحساب الجاري وأفسحت المجال أمام تعجيل وتيرة المبادرات الرامية إلى معالجة القضايا الاجتماعية الملحة، ومنها نقص المساكن ميسورة التكلفة والبطالة. وقد تأثرت المنطقة إيجاباً بالآثار الانتشارية لارتفاع معدل النمو وزيادة الإنفاق من المالية العامة.

الآفاق والمخاطر: الآفاق المستقبلية للاقتصاد في المملكة تتسم بالقوة. ومن المتوقع أن يظل معدل النمو مرتفعاً، بقيادة القطاع الخاص، مع تحقيق فوائض في المالية العامة والميزان الخارجي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه. ولا تزال سوق النفط هي مصدر الخطر الرئيسي، بينما لا تظهر على الاقتصاد آثار مباشرة تذكر من جراء أزمة منطقة اليورو مع عدم وجود بوادر على النشاط الاقتصادي المحموم.

سياسة المالية العامة: يمثل موقف المالية العامة التوسعي إجراء ملائماً، لكن يتعين توخي الحرص في السيطرة على مستوى الإنفاق وتكوينه لضمان إمكانية احتواء النفقات على المدى المتوسط.

إطار السياسة الاقتصادية الكلية: من الممكن أن تسهم قوة مؤسسات المالية العامة والأدوات الاحترازية الكلية في ضمان الاستقرار الاقتصادي في مواجهة زيادة التقلب في أسعار النفط. وبينما لا يزال ربط سعر الصرف بمثابة الإجراء الملائم، تتزايد التوترات على مستوى السياسات نتيجة تباين الأوضاع في اقتصاد الولايات المتحدة وسوق النفط العالمية.

تحقيق النمو وتوفير فرص العمل: تمضي مبادرات سوق العمل الرامية إلى تهيئة مزيد من فرص العمل للمواطنين بالتوازي مع المبادرات الجارية لضمان توفير الأعداد الكافية من المواطنين المؤهلين لتولي الوظائف المستحدثة. وتمثل زيادة الإنتاجية عاملاً من العوامل الرئيسية للحفاظ على زخم النمو الحالي.

اعتمده

ألفريد كامر

وديفيد مارستون

أُجريت المناقشات في الرياض خلال الفترة من ١٤-٢٦ مايو ٢٠١٢. وتألّف فريق الخبراء من السادة ديفيد روبنسن (رئيساً)، وغادة فياض، وتوباياس راسموسن، ونيكلاس وستيليوس (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) وجيمي ماكيو (إدارة شؤون المالية العامة). وقد رافق بعثة الصندوق كل من الدكتور أحمد الخليفي وصدوق الرويعي (مكتب المدير التنفيذي). واجتمع الفريق مع معالي الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية، ومعالي الدكتور محمد الجاسر وزير الاقتصاد والتخطيط، ومعالي الدكتور فهد بن عبد الله المبارك محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، وعدد آخر من كبار المسؤولين وممثلي القطاع الخاص. وقد شارك السيد مسعود أحمد (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) في الاجتماعات الختامية في الفترة من ٢٤-٢٦ مايو.

المحتويات

السياق: السعي لتحقيق أهداف التنمية الوطنية والتصدي لتكتف أجواء عدم اليقين على

المستويين العالمي والإقليمي ٤

آخر التطورات الاقتصادية ٥

الآفاق الاقتصادية ٩

مناقشات في مجال السياسات ١١

ألف- موقف السياسة الاقتصادية الكلية وأهم المخاطر ١١

باء- تعزيز الإدارة الاقتصادية الكلية ١٦

جيم- تحقيق النمو وتوفير فرص العمل ١٩

دال- تطوير القطاع المالي ٢١

هاء- الإحصاءات ٢٣

تقييم الخبراء ٢٣

الجدول

- ١- المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٠-٢٠١٧ _____ ٢٦
- ٢- المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٠-٢٠١٧ _____ ٢٨
- ٣- المملكة العربية السعودية: عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة العامة، ٢٠٠٦-٢٠١١ _____ ٣٠
- ٤- المملكة العربية السعودية: ملخص ميزان المدفوعات، ٢٠٠٩-٢٠١٧ _____ ٣١
- ٥- المملكة العربية السعودية: المسح النقدي، ٢٠٠٩-٢٠١٣ _____ ٣٣
- ٦- المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٦-٢٠١١ _____ ٣٤

الأشكال البيانية

- ١- السياق وآخر التطورات _____ ٧
- ٢- هيكل مخاطر رصيد المالية العامة والحساب الخارجي في ظل المخاطر الجغرافية-السياسية وأجواء عدم اليقين المحيطة بأسعار النفط _____ ١٠
- ٣- تنبؤات الانحدار الذاتي للمتجهات على أساس ربع سنوي للنمو غير النفطي والتضخم لعام ٢٠١٢ _____ ١١
- ٤- الروابط المالية والتجارية غير النفطية مع الاتحاد الأوروبي _____ ١٤

الأطر

- ١- انتقال الآثار الانتشارية من المملكة العربية السعودية _____ ١٣
- ٢- مؤسسات الموازنة _____ ١٧
- ٣- رأس المال الوقائي المضاد للاتجاهات الدورية والطريقة الديناميكية في رصد المخصصات _____ ١٩

الملاحق

- ١- التقدم المحرز فيما يتعلق بأهم توصيات التقرير التحديتي لبرنامج تقييم القطاع المالي _____ ٣٦
- ٢- استمرارية المركز الخارجي وتقييم سعر الصرف _____ ٣٨

السياق: السعي لتحقيق أهداف التنمية الوطنية والتصدي لتكثف أجواء عدم اليقين على المستويين العالمي والإقليمي

١- قدمت المملكة العربية السعودية دعماً حيويًا للاقتصاد العالمي في فترة تكثفت فيها أجواء عدم اليقين، وذلك بعدة سبل بما في ذلك مساعيها لتحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية. فقد اكتنفت آفاق النمو العالمي أجواء كثيفة من عدم اليقين من جراء المخاطر العالمية الناجمة عن أزمة منطقة اليورو الجارية والتوترات الجغرافية-السياسية الأوسع نطاقاً، على حد سواء. وانطلاقاً من دور المملكة الأساسي في سوق النفط العالمية - ليس فقط لكونها أكبر بلد مصدر للنفط في العالم وإنما لأنها البلد الوحيد الذي يمتلك قدرًا هائلاً من الطاقة الإنتاجية الفائضة - فقد زادت المملكة من إنتاجها النفطي، تماشياً مع التزامها طويل الأمد، بغية التخفيف من حدة الضغوط الراكدة لأسعار النفط العالمية. وجاء التزامها بتقديم ١٥ مليار دولار كمورد إضافية لصندوق النقد الدولي ليكون بمثابة مساهمة أخرى في تحقيق الاستقرار العالمي عن طريق زيادة التمويل المتاح لجميع البلدان التي تواجه احتياجات تمويلية.

المساعدات المالية الإقليمية

التعهدات الجديدة من الأول من يناير ٢٠١١ إلى الأول من يونيو ٢٠١٢
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

البلد	المبلغ المتعهد به	المبلغ المنصرف	تعليقات
البحرين وعمان	٥,٠٠	...	مجموعة تعهدات مجلس التعاون الخليجي بقيمة ٢٠ مليار دولار مقسمة بين الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة
مصر	٣,٩٩	١,٥٤	مجموعة تعهدات في مجالات دعم الموازنة، وودائع البنك المركزي، وتمويل المشروعات، والائتمان التجاري.
اليمن	٣,٦٠	٠,٣٥	إجمالي التعهدات بما في ذلك منحتي الديزل والنفط الخام
الأردن	٢,٦٥	١,٤٠	١,٤ مليار دولار لدعم الموازنة ومجموعة تعهدات مجلس التعاون الخليجي بقيمة ٥ مليار دولار مقسمة بالتساوي بين الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة
المغرب	١,٢٥	...	مجموعة تعهدات مجلس التعاون الخليجي بقيمة ٥ مليار دولار مقسمة بالتساوي بين الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة
تونس	٠,٧٥	...	٠,٥ مليار دولار لتمويل المشروعات و ٠,٢٥ مليار دولار لتمويل الصادرات
الضفة الغربية وغزة	٠,٣٤	٠,٢٨	دعم الموازنة
السودان	٠,٢٤	٠,٠٨	قرض لتمويل مشروعات البنية التحتية
جيبوتي	٠,٠٤	٠,٠١	دعم الموازنة وقرض تمويل المشروعات
المجموع	١٧,٨٦	٣,٦٦	

المصدر: وزارة المالية.

٢- ولا تزال المملكة تستخدم

إيراداتها النفطية المرتفعة لتعجيل التقدم نحو إحراز أهداف التنمية المحلية، فضلاً على دعم الاقتصادات الأخرى في المنطقة. فقد تم الإعلان عن مبادرات جديدة في عام ٢٠١١ لتسريع وتيرة التقدم نحو معالجة القضايا الاجتماعية الملحة، بما في ذلك التوظيف، وتوفير المساكن ميسورة التكلفة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالنسبة للدعم على المستوى الإقليمي فقد جاء في هيئة تعهدات جديدة ضخمة بتقديم المساعدة المالية من جهة وبصورة غير مباشرة من جهة أخرى، حيث أن التوسع المالي في المملكة ينشئ زيادة في الطلب على الواردات كما تترتب عليه زيادة تحويلات العمالة الأجنبية في المملكة.

٣- ومن أهم التحديات التي تواجه المملكة الحرص على كفاءة استغلال الفرصة التي أتاحتها الزيادة الحادة في أسعار النفط من أجل تعزيز النتائج الاجتماعية وتحسين إنتاجية الاقتصاد. ففي السبعينات من القرن الماضي - مع بلوغ أسعار النفط مستويات مماثلة بالقيمة الحقيقية - تم توجيه الإيرادات النفطية المرتفعة إلى جهود متعددة الجوانب ترمي إلى تحديث اقتصاد المملكة وتنويع مصادره. لكن هذه الجهود تأثرت بهبوط أسعار النفط بدءاً من أوائل الثمانينات مما أدى إلى تجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ١٠٠% مع نهاية التسعينات. وقد أسهمت الاستثمارات العامة على مدار عدة عقود في إدخال تحسينات كبيرة على النتائج الاجتماعية، كالتعليم. وبينما يتوقع أن تتجاوز مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي نسبة ٤٨%، نجد أن الاقتصاد لا يزال معتمداً إلى حد كبير على الهيدروكربونات كما أن النمو غير النفطي لا يزال مدفوعاً بترامع عوامل الإنتاج، مع ضآلة دور نمو الإنتاجية. ورغم زيادة مصدات السياسة الواقية مقارنة بأواخر السبعينات، يتعين التأكد في المرحلة القادمة من أن المبادرات الجارية على مستوى السياسات مصممة بعناية ويجري تنفيذها بدقة.

آخر التطورات الاقتصادية

٤- أدت الزيادة الحادة في الإيرادات النفطية إلى موازنة الأثر الاقتصادي الناجم عن الاضطرابات الإقليمية وأزمة منطقة اليورو المطولة. فقد ساهمت المملكة في استقرار سوق النفط العالمية واحتواء ارتفاع أسعار النفط عن طريق زيادة إنتاجها النفطي في أواسط عام ٢٠١١ لتعويض نقص المعروض من ليبيا، وهو ما تكرر مرة أخرى في أوائل ٢٠١٢ لمواجهة أجواء عدم اليقين المكثفة التي أحاطت بالمعروض مع زيادة التوترات الجغرافية-السياسية. وسجلت الإيرادات النفطية زيادة حادة، مما أدى إلى تحقيق فوائض ضخمة في المالية العامة والحساب الخارجي رغم المبادرات الجديدة الضخمة للإنفاق المحلي من المالية العامة. أما الاحتياطيات الدولية، التي تشكل عنصر الادخار الرئيسي للثروة النفطية، فقد تجاوزت نصف التريليون دولار (٩٤% من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١١).

٥- ومع اتساع الحيز المالي، تسارعت وتيرة الإنفاق الحكومي في عام ٢٠١١ وتوسع الاقتصاد غير النفطي متجاوزاً أعلى معدلاته في ثلاثة عقود. فقد أسفرت المبادرات الجديدة لمعالجة القضايا الاجتماعية الملحة عن نمو حقيقي في الإنفاق الحكومي بنسبة ٢٠%. وفي ظل موقف المالية العامة التوسعي والسياسة النقدية التيسيرية فضلاً عن قوة الصادرات غير النفطية، سجل الاقتصاد غير النفطي نمواً بمعدل ٨%، هو الأعلى منذ عام ١٩٨١، مع مساهمة قطاع التشييد والبناء وقطاع الصناعة بالجانب الأكبر من الدعم. وتشير البيانات ربع السنوية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى تسارع وتيرة نمو القطاع الخاص غير النفطي على مدار السنة، لتصل إلى قرابة ١٠% (على أساس سنوي مقارن) في الربع الأخير. ووفقاً لأحدث بيانات "مؤشر مديري المشتريات" ومعاملات نقاط البيع يتضح استمرار النمو السريع في الشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠١٢.

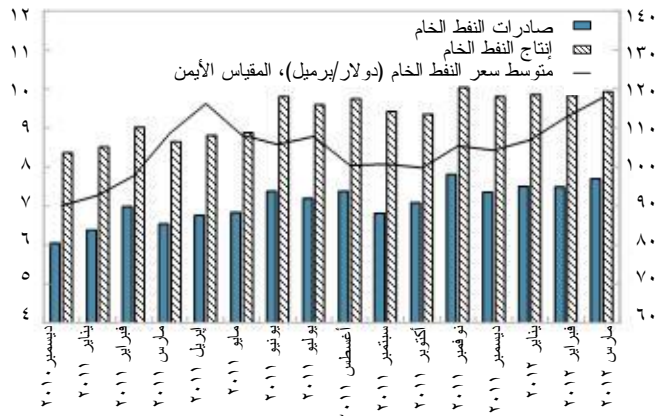
٦- وعلى الرغم من التوسع الاقتصادي القوي، فقد استقر التضخم الكلي في عام ٢٠١١ مع انحسار تضخم أسعار الغذاء العالمية، إلا أن معدل التضخم الأساسي سجل ارتفاعاً. فقد انخفض التضخم الكلي (على أساس سنوي مقارن) في النصف الأول من ٢٠١١ لكنه بدأ في الارتفاع مرة أخرى خلال الربع الثالث من السنة مسجلاً ٥,٣% في نهاية السنة. وبينما انخفض تضخم أسعار الغذاء على مدار السنة، أخذت معدلات تضخم الإيجارات وغيرها من

المكونات (الأثاث والخدمات المنزلية) ترتفع في النصف الثاني من السنة، مما أدى إلى زيادة معدل التضخم الأساسي السنوي إلى ٥% في عام ٢٠١١. غير أن البيانات بالنسبة للربع الأول من ٢٠١٢ تشير إلى حدوث تحول طفيف في المسار حيث ارتفع معدل تضخم أسعار الغذاء وتراجع معدل التضخم الأساسي.

٧- وحافظت مؤسسة النقد العربي السعودي على أسعار الفائدة الأساسية بلا أي تغيير في عام ٢٠١١. وتمشيا مع الالتزام بربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي وانعكاسا لموقف السياسة النقدية في الولايات المتحدة، حرصت مؤسسة النقد العربي السعودي على عدم تعديل نطاق تقلب أسعار الفائدة منذ عام ٢٠٠٩، حيث حافظت على ثبات أسعار الفائدة على عمليات إعادة الشراء وعمليات إعادة الشراء المقابلة عند ٢% و ٢٥,٠%، على التوالي. وساهم الإنفاق من المالية العامة في قوة نمو القاعدة النقدية بنسبة ٢٢% (مقارنة بنسبة ١٠% في عام ٢٠١٠). وبأدركت مؤسسة النقد العربي السعودي بامتصاص قدر من السيولة الزائدة عن طريق إصدار أدون الخزنة وتسهيل إعادة الشراء المقابلة، مما أدى إلى تقييد نمو النقود بمعناها الواسع في حدود ١٣% وتيسير ديناميكية الائتمان على مدار السنة.

الشكل البياني ١ - السياق وآخر التطورات

سعر النفط وإنتاجه، ٢٠١٠-٢٠١٢ (بملايين البراميل يوميا، ما لم يذكر خلاف ذلك)



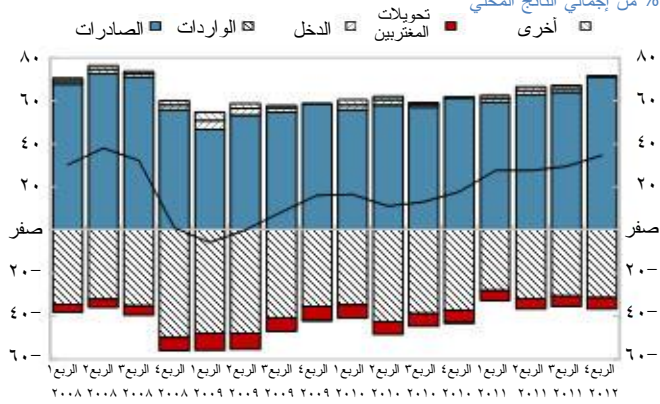
المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ومبادرة بيانات النفط المشتركة

الإنتاج النفطي والاحتياطيات المثبتة، ٢٠١٠ (بملايين البراميل يوميا، ما لم يذكر خلاف ذلك)



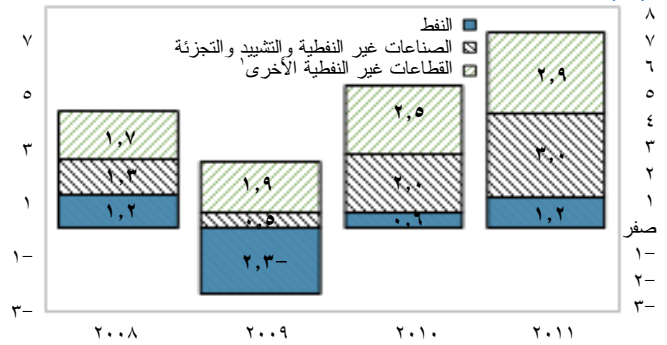
المصادر: تقرير مراجعة إحصاءات الطاقة العالمية الصادر عن شركة بريتش بتروليوم، ٢٠١١

رصيد الحساب الجاري، ٢٠٠٨-٢٠١١ (% من إجمالي الناتج المحلي)



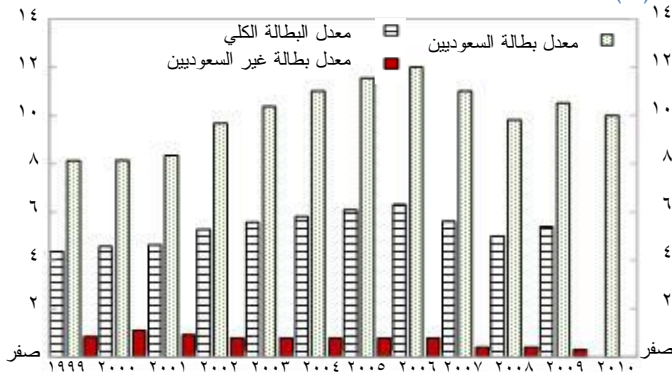
المصادر: السلطات الحكومية

المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي، ٢٠٠٨-٢٠١١ (%)



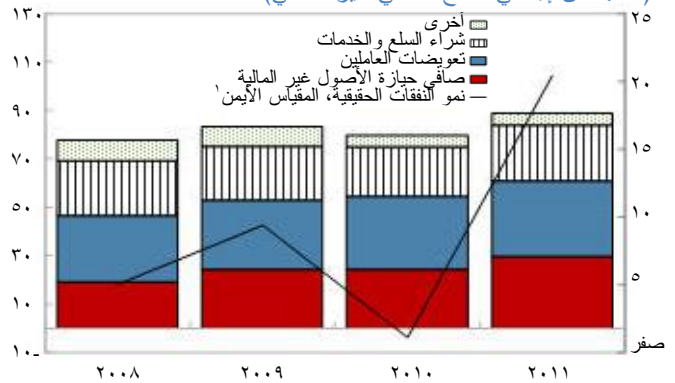
المصادر: السلطات الحكومية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ^١ القطاعات غير النفطية الأخرى تشمل الخدمات الحكومية والخدمات المالية والمرافق والنقل.

معدل البطالة، ١٩٩٩-٢٠١٠ (%)



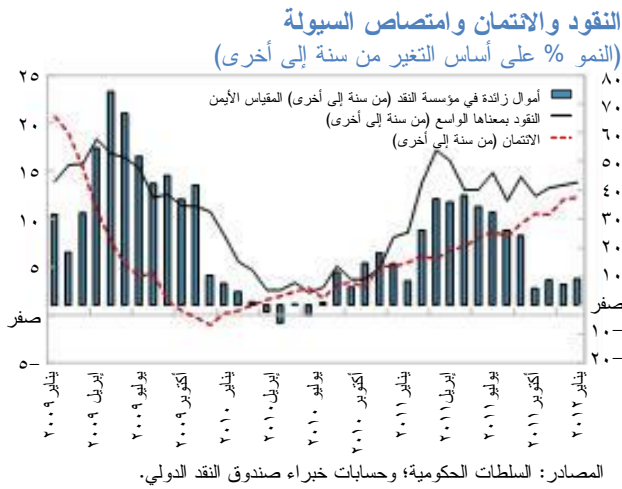
المصادر: السلطات الحكومية؛ ومؤسسة "Haver Analytics"

الإففاق من المانية العامة، ٢٠٠٨-٢٠١١ (النسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

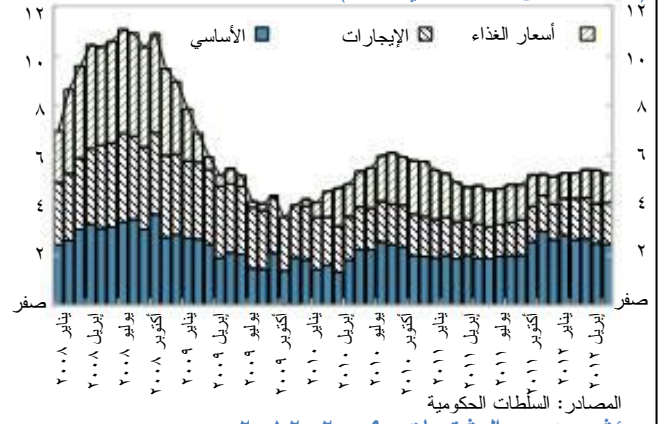


المصادر: السلطات الحكومية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ^١ النفقات الحقيقية مبنية بالتفصيل في مؤشر أسعار المستهلكين (١٠٠ = ١٩٩٩)

الشكل البياني ١ - السياق وآخر التطورات (تتمة)



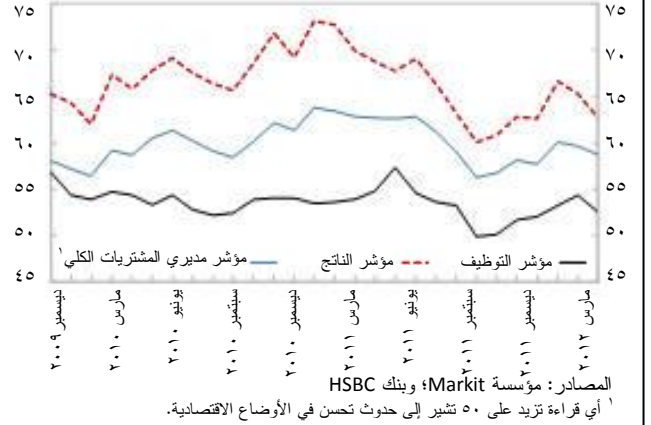
التضخم الكلي والأساسي، ٢٠٠٨-٢٠١٢ (التغير % على أساس سنوي مقارن)



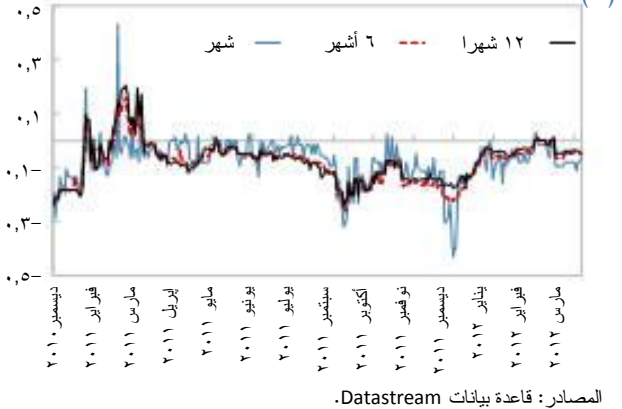
نمو الائتمان الحقيقي ومعاملات نقاط البيع، ٢٠١٠-٢٠١٢ (%)



مؤشر مديري المشتريات، ٢٠٠٩-٢٠١٢ (مؤشر)



العلاوة الأجلة على سعر صرف الريال/الدولار على أساس سنوي، ٢٠١٠-٢٠١٢ (%)



سوق الأسهم، ٢٠١٠-٢٠١٢ (المؤشر = ١٠٠ في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠)



٨ - ولا يزال القطاع المصرفي محتفظاً بدرجة عالية من الرسمنة والسيولة، مع تحسن مستوى ربحيته. فقد زادت أرباح البنوك في ٢٠١١ بنسبة ١٨% مع ارتفاع العائد على الأصول وازدياد نسب الرفع المالي في البنوك. وشهد الائتمان المقدم للقطاع الخاص نمواً بنسبة ١١% (مقارنة بنسبة ٥% في ٢٠١٠) بمساهمة رئيسية من القروض

الاستهلاكية والائتمان المقدم إلى قطاع الصناعة. وظل الجهاز المصرفي متمتعاً بدرجة عالية من الرسمنة والسيولة في نهاية ٢٠١١، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال ١٧,٤% وبلغت الأموال الفائضة في مؤسسة النقد العربي السعودي ما يزيد على ٢٠% من قاعدة الودائع.

٩- وقد اكتسبت الإصلاحات الهيكلية زخماً جديداً في عام ٢٠١١. فالمبادرات الجديدة التي تم إقرارها في شهري فبراير ومارس ٢٠١١ تهدف إلى تسريع وتيرة التقدم نحو معالجة القضايا الاجتماعية الملحة، بما في ذلك زيادة فرص الحصول على المساكن ميسورة التكلفة، والتوظيف، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

• التمويل العقاري: تم تخصيص ثلثي مجموعة التدابير المالية تقريباً التي تبلغ قيمتها الإجمالية ١١٠ مليار دولار لصالح مشروع متعدد السنوات لإنشاء نصف مليون وحدة سكنية ميسورة التكلفة. وقد تم تخصيص مبلغ إضافي قدره ١١ مليار دولار لصندوق التنمية العقارية - لزيادة الموارد المتاحة لقروض الإسكان.

• التوظيف: بدأ العمل في أواخر ٢٠١١ ببرنامج جديد لإعانة الباحثين عن العمل (حافز) وبرنامج جديد للتخفيف على توظيف الوظائف في القطاع الخاص (نطاقات). ويتم دعم هذين البرنامجين ببرامج موسعة للتأهيل والتدريب الوظيفي.

• تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تم تخصيص قرابة ٥ مليارات دولار للبنك السعودي للتسليف والادخار، بهدف توسيع نطاق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن المقرر تحويل مبلغ مماثل إلى "صندوق التنمية الصناعية السعودي" لدعم الائتمان المصرفي المقدم لمثل هذه المشروعات (الكفالة) وغيره ومن أشكال الإقراض.

الآفاق الاقتصادية

لا تزال آفاق الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية بالغة القوة وإن كانت تكتنفها أجواء كثيفة غير معتادة من عدم اليقين. فقد تسببت المخاطر الجغرافية-السياسية في ارتفاع أسعار النفط مما يعنى لدى اقترانه بزيادة الإنتاج النفطي أن يستمر تراكم الفوائض الكبيرة في المالية العامة والحساب الخارجي. لكن من المحتمل أن يتحقق سيناريو ضعف أسعار النفط، على سبيل المثال إذا ما أدت الضغوط في منطقة اليورو إلى ضعف الطلب العالمي. وسوف يؤدي التراجع الاتجاهي المتوقع في أسعار النفط على المدى المتوسط إلى تخفيض الفوائض، مع تحول رصيد المالية العامة إلى تسجيل عجز ضئيل بحلول عام ٢٠١٧.

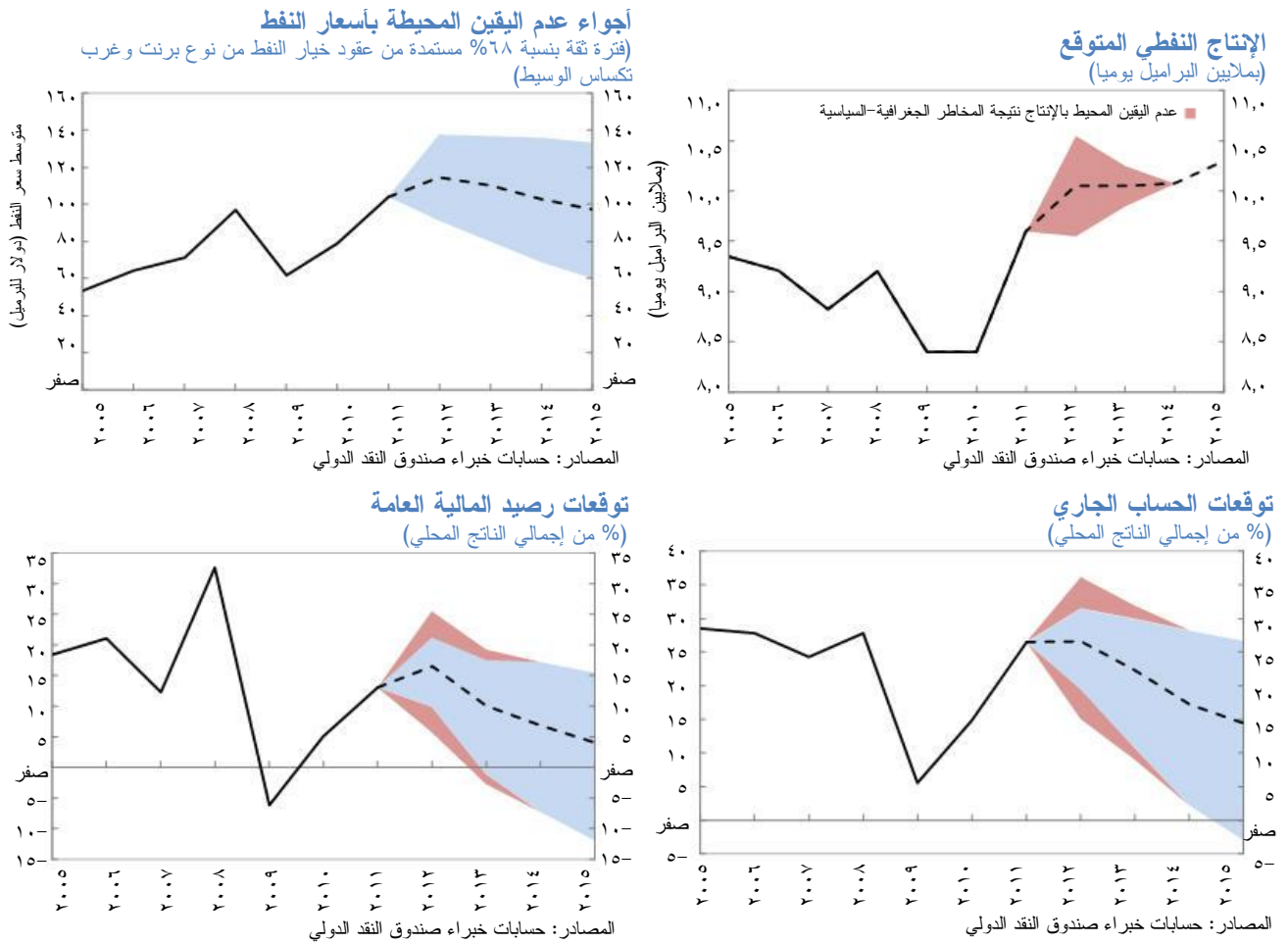
١٠- أدت زيادة المخاطر الجغرافية-السياسية وما صاحبها من تقلب أسعار النفط إلى تكثف أجواء عدم اليقين المتوقعة لرصيد المالية العامة والرصيد الخارجي. وفي تحرك لمواجهة أجواء عدم اليقين الكثيفة التي اكتتفت أسواق النفط في أوائل ٢٠١٢، قامت المملكة العربية السعودية بزيادة إنتاجها النفطي (بما في ذلك المكتفات) إلى ١٠ مليون برميل يومياً، هي الأكبر على مدار الثلاثين سنة الماضية، تماشياً مع التزامها بتحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية^١. وإذا أضفنا أجواء عدم اليقين المحيطة بالنتائج إلى أجواء عدم اليقين المحيطة بالأسعار والمتضمنة في عقود

^١ يفترض السيناريو الأساسي أن إنتاج المملكة من النفط (بما في ذلك المكتفات) يبلغ ١٠,١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٢ (مقارنة بإنتاجها في ٢٠١١ الذي بلغ ٩,٦ مليون برميل يومياً ونفس حجم الإنتاج تقريباً في الربع الأول من ٢٠١٢). وبالنسبة لهذا النطاق الذي يتراوح بين ٩,٥ و ١٠,٥ فإن الحد الأعلى يمثل احتمالات حدوث اضطرابات في المعروض العالمي، ويمثل الحد الأدنى احتمالات تباطؤ الطلب العالمي في حالة تفاقم أزمة منطقة اليورو.

المشتقات النفطية (باستخدام نطاق لسعر النفط قدره انحراف معياري واحد) فإن أجواء عدم اليقين المحيطة بتطور رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي ستكون ضخمة (راجع الشكل البياني رقم ٢).

- **الحساب الجاري:** وفقاً للسيناريو الأساسي، من المتوقع أن يبلغ رصيد الحساب الجاري ٢٦,٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٢، لكنه سينخفض على المدى المتوسط، ليصل إلى ١٢% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٧. غير أن هيكل المخاطر يشير إلى احتمال أن يتراوح ناتج الحساب الجاري بحلول عام ٢٠١٥ بين تسجيل عجز بنسبة ٣% من إجمالي الناتج المحلي وتسجيل فائض بنسبة ٢٧%.
- **رصيد المالية العامة:** من المتوقع انخفاض نمو الإنفاق الكلي إلى حد ما ليصل إلى ٧% سنوياً على المدى المتوسط. ووفقاً للسيناريو الأساسي، يتوقع أن يتضاءل فائض المالية العامة تدريجياً، قبل أن يتحول إلى عجز في ٢٠١٧. ويشير هيكل المخاطر إلى احتمال تقلب رصيد المالية العامة على نطاق واسع يتراوح بين تسجيل فائض بنسبة ١٥% من إجمالي الناتج المحلي وتسجيل عجز بنسبة ١٢% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٥.

الشكل البياني ٢ - هيكل مخاطر رصيد المالية العامة والحساب الخارجي في ظل المخاطر الجغرافية-السياسية وأجواء عدم اليقين المحيطة بأسعار النفط

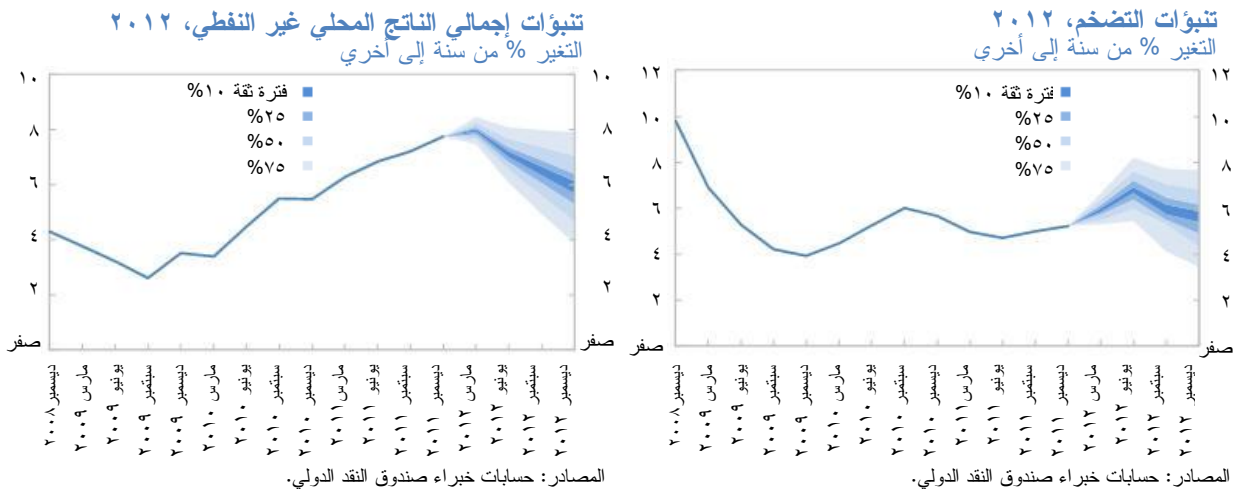


٢ تتراوح بنود السهو والخطأ في ميزان المدفوعات خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١ بين ٤,١% من إجمالي الناتج المحلي و-١٦,١% من إجمالي الناتج المحلي. وتعمل حكومة المملكة مع إدارة الإحصاءات في الصندوق على تحسين نطاق تغطية بيانات ميزان المدفوعات، لكن ضخامة بنود السهو والخطأ تفيد بأن قياس فائض الحساب الجاري يكتفه قدر من الغموض.

مناقشات في مجال السياسات

ألف- موقف السياسة الاقتصادية الكلية وأهم المخاطر

١١- كان هناك توافق عام بشأن تنبؤات السيناريو الأساسي حول استمرار النمو القوي والتضخم المتواضع. فمن المتوقع أن يتباطأ النشاط غير النفطي في النصف الثاني من ٢٠١٢، ليصل إلى ٦,٥% مع نهاية السنة. وتشير التوقعات إلى بقاء معدل التضخم مستقرا بوجه عام، مع ارتفاعه ارتفاعا طفيفا في النصف الأول من ٢٠١٢ - تماشيا مع توقعات النمو القوي في القطاع غير النفطي خلال ربع السنة الأول - ليصل في نهاية السنة إلى ٥% تقريبا.

الشكل البياني ٣: تنبؤات الانحدار الذاتي للمتجهات على أساس ربع سنوي للنمو غير النفطي والتضخم لعام ٢٠١٢^١

^١ يتألف نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات من ثلاثة متغيرات داخلية (الائتمان ومؤشر أسعار المستهلكين وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي) وخمسة متغيرات خارجية (الإفناق الحكومي الاسمي، وسعر الصرف الفعلي الاسمي، وأسعار الغذاء الدولية، ومتوسط سعر النفط، وسعر "اليبور" لمدة ثلاثة أشهر). وتستنبط سلاسل بيانات إجمالي الناتج المحلي غير النفطي على أساس ربع سنوي باستخدام بيانات معاملات المبيعات ربع السنوية.

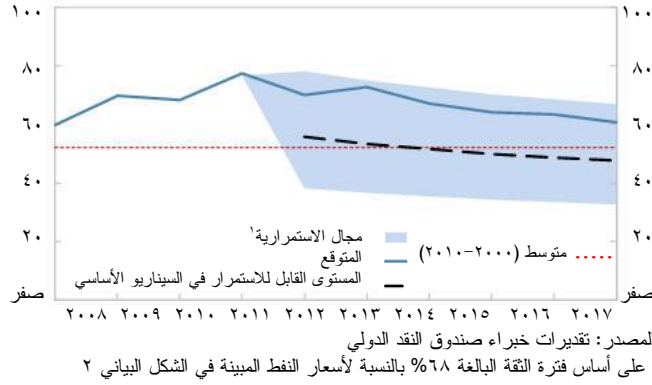
١٢- وهناك دلائل قليلة على اتجاه الاقتصاد نحو النشاط المحموم. فقد أشارت الحكومة إلى أن معدلات التضخم لا تزال مدفوعة أساسا بأسعار الغذاء (التي تُحدد خارجيا في معظمها نظرا لحجم الواردات) والإيجارات (التي تحددها العوامل الهيكلية). وتم التصدي للضغوط الإسكانية من خلال المبادرات الرامية إلى زيادة المعروض الإسكاني وتحسين فرص الحصول على التمويل، بينما أسهم انفتاح سوقي رأس المال والعمل فضلا على زيادة الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية في الحد من نشوء الاختناقات الهيكلية التي تظهر غالبا في الاقتصادات سريعة النمو.

١٣- ومع ذلك لا تزال مخاطر التضخم ماثلة نحو تجاوز التوقعات، نظرا لارتفاع مستوى الإفناق من المالية العامة، وتسارع وتيرة نمو الائتمان، واتباع سياسة نقدية تيسيرية تتماشى مع ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي. وفي حالة تحقق مخاطر التضخم، تم الاتفاق على ضرورة قيام سلطات المالية العامة ومؤسسة النقد باعتماد تحرك منسق على مستوى السياسات لمواجهة هذا الأمر. ولاحتواء هذه الضغوط التضخمية سيتعين اتخاذ إجراءات تجمع بين إبطاء وتيرة الإفناق من المالية العامة واستخدام أدوات السياسة المتاحة لمؤسسة النقد العربي السعودي - فقد أشارت

السلطات الحكومية إلى أن شروط الاحتياطي الإلزامي ونسب القروض إلى الودائع سبق لها أن أثبتت فعاليتها في هذا الشأن.

١٤- وبينما يمثل الموقف المالي التوسعي إجراء ملائماً على المدى القريب، شدد الخبراء على ضرورة احتوائه في الأجل المتوسط بهدف الوصول إلى مستوى يتفق مع تحقيق العدالة بين الأجيال في استهلاك الثروة النفطية والحد من مواطن الخطر المحيطة بأسعار النفط. فقد جاءت المبادرات الأخيرة على مستوى المالية العامة - والتي

العجز الأولي غير النفطي المتوقع والقابل للاستمرار، ٢٠٠٨-٢٠١٧
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



ركزت على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والإنمائية غير المستوفاة - لتقدم دعماً مهماً للنمو والرفاهية الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، نجد أن زيادة الإنفاق من المالية العامة في المملكة تترتب عليها آثار إيجابية كبيرة تنتقل إلى اقتصادات المنطقة، وهي تتسم بالأهمية بصفة خاصة نظراً للأوضاع الاقتصادية العسيرة العديد من البلدان (الإطار ١). لكن نمط الإنفاق المرتفع على المدى المتوسط يشير إلى زيادة احتمالات الهبوط المستمر في أسعار النفط وأن العجز الأولي غير النفطي يتجاوز المستوى المتفق مع تحقيق العدالة بين الأجيال بحوالي ١٠% من إجمالي الناتج المحلي غير

النفطي. ومع مراعاة أجواء عدم اليقين المحيطة بأسعار النفط والمستنبطة من عقود المشتقات النفطية، نجد أن العجز الأولي غير النفطي أقرب إلى الشريحة الأعلى من نطاق استمرارية الأوضاع.

١٥- وأوصى الخبراء بضرورة وضع خطط لضمان تحقيق اتجاه هبوطي واضح في نسبة العجز الأولي غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. فمن شأن تركيز الإنفاق على المشروعات الرأسمالية محددة المعالم وتقليص الزيادة في النفقات الجارية يمكن دعم النمو الاقتصادي وإفساح المجال أمام تخفيض النفقات بمجرد استكمال مرحلة الاستثمار الراهنة. وإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة على مستوى مجلس التعاون الخليجي وإصلاح نظام التسعير المحلي لمنتجات الطاقة يمكن أن يسهما في توسيع القاعدة الضريبية والحد من الاعتماد على إيرادات الصادرات النفطية المتقلبة.

١٦- وأعربت الحكومة عن رأيها بأن توقعات الخبراء بشأن الإنفاق أميل إلى الارتفاع، وأشارت إلى أن المجال يتسع في المرحلة القادمة لاحتواء أرصدة المالية العامة، عند اللزوم. ومن أهم العناصر في هذا الشأن ما يلي:

- عناصر الإنفاق: شددت الحكومة على أن الزيادات الأخيرة في النفقات تؤكد أهمية المشروعات الرأسمالية، بما في ذلك مشروعات الإسكان ومشروعات البنية التحتية المختلفة. وقد تضمنت زيادة النفقات الجارية بعض المبادرات الاجتماعية الجديدة ذات الأهمية مثل برنامج إعانة الباحثين عن العمل (حافز) الذي يمثل توسعاً مهماً لنطاق شبكة الأمان الاجتماعي ويعتبر خطوة نحو مساعدة المواطنين السعوديين على الدخول في قوة العمل. غير أن زيادة الإنفاق على برامج المستحقات الدائمة لا تزال محدودة.
- الإيرادات: صدرت الموافقة مؤخراً على تشريع يضع إطاراً قانونياً شاملاً لإدارة الإيرادات غير النفطية. وقد ذكرت الحكومة أن استحداث ضريبة القيمة المضافة على مستوى مجلس التعاون الخليجي لا يزال قيد الدراسة، وإن كانت هناك خيارات أخرى لا تزال قيد الدراسة أيضاً مثل تعديل الضرائب الانتقائية التي تثبط من استهلاك منتجات معينة (كالتبغ).

الإطار ١ - انتقال الآثار الانتشارية من المملكة العربية السعودية

يرتبط غالبا انتقال الآثار الانتشارية من المملكة العربية السعودية إلى العالم بالدور الذي تسهم به المملكة في استقرار سوق النفط العالمية. فإقتصاد المملكة غير النفطي يمثل أقل من ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي العالمي ومن ثم فإن النشاط غير النفطي في المملكة لا يؤثر على العالم إلا بدرجة متواضعة إلى حد كبير. ونظرا للروابط التجارية بين المملكة ومنطقة آسيا الصاعدة وزيادة محتوى الواردات في سلة الاستهلاك السعودي، فمن المتوقع أن تتعرض آسيا الصاعدة لبعض الآثار الانتشارية الكبرى من المملكة وفي نفس الوقت نجد أن توسعا ماليا بنسبة ١٠% من إجمالي الناتج المحلي في المملكة لا يتوقع له أن يزيد إجمالي الناتج المحلي في هذه المنطقة إلا بنسبة تقل عن ٠,١% - راجع الفصل الرابع من تقرير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى رقم 11/01 بعنوان "Enhancing Economic Outcomes in an Uncertain Global Economy" (دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين)، أعدها بيداس ستروم، ورasmusان، وروبنسن في عام ٢٠١١.

غير أنه من المنظور الإقليمي، هناك قدر كبير من الآثار الإيجابية التي تنتقل من النشاط الاقتصادي غير النفطي في المملكة العربية السعودية إلى بلدان المنطقة. ويرتبط اقتصاد المملكة بأقوى الروابط مع جيرانها الأقرب حسب حجم اقتصاداتها، حيث تنتقل الآثار عبر مجموعة من القنوات من أهمها التجارة وتحويلات العمالة الوافدة والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الخارجية والأسواق المالية. وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات على مستوى العالم (GVAR) الذي تم وضعه بموجب دراسة "Cashin, Mohaddes, and Raissi (2012)"، نجد أن التقديرات تشير إلى أن أي زيادة بنسبة ١% في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في المملكة سوف تؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي في الأردن ولبنان وسوريا وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى بنسبة تتراوح بين ٠,٢% و ٠,٤% (راجع الفصل الرابع من "تقرير القضايا المختارة" (SIP)).

الآثار الانتشارية الإقليمية نتيجة زيادة قدرها ١% في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي السعودي



ومن بين القنوات المختلفة لانتقال الآثار الانتشارية نجد أن تجارة السلع غير النفطية ستكون قناة مهمة بصفة خاصة بالنسبة لمصر وإثيوبيا والأردن (وهي البلدان الثلاثة التي تشكل صادراتها إلى المملكة الحصة الأكبر من مجموع الصادرات). وبالنسبة للروابط مع دول مجلس

الروابط الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية

الصادرات إلى المملكة ^١	الواردات من المملكة	تحويلات العمالة الوافدة من المملكة	الاستثمار الأجنبي المباشر من المملكة ^٢
٦,٠	٤,٠	٠,٩	٠,١
١٠,٧	١٩,٨	٣,٣	٠,٧
٥,٨	٢,٣	١,٦	١,٢
٥,٥	١١,٧	٠,٣	٠,٣

المصادر: مرشد "إحصاءات وجهة التجارة"، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛
والمصفوفة الثنائية لتحويلات العمالة الوافدة Bilateral Remittances
Matrix الصادرة عن البنك الدولي؛ والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئمان
الصادرات.

^١ البضائع، % من المجموع، عام ٢٠١٠
^٢ % من إجمالي الناتج المحلي، عام ٢٠١٠
^٣ % من إجمالي الناتج المحلي، ١٩٨٥-٢٠٠٩

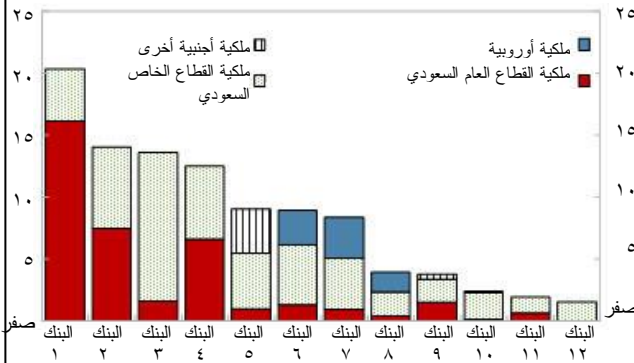
التعاون الخليجي الأخرى فتشمل تجارة الخدمات والأسواق المالية، في حين تشكل تحويلات العمالة الوافدة قناة مهمة لانتقال الآثار بصفة خاصة بالنسبة للأردن والسودان واليمن (وهي البلدان الثلاثة التي تشكل تحويلات العمالة الوافدة في المملكة الحصة الأكبر من إجمالي الناتج المحلي). وبالقيم المطلقة، نجد أن انتقال الآثار الانتشارية عبر تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج (التي شكلت أكثر من ٦% في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي السعودي على مدار العقد الماضي) سيكون مهما بصفة خاصة بالنسبة للهند والفلبين وبنغلاديش - وهي أكبر ثلاثة بلدان متلقية للتحويلات.

١٧- وتمثل سوق النفط أهم المخاطر التي تواجه اقتصاد المملكة. فأى هبوط كبير ومستمر في أسعار النفط - على غرار ما حدث في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي - يمكن أن يشكل تحديات جسيمة أمام الاقتصاد. وكانت الحكومة قد أكدت أنه نظرا لمصدات السياسة الواقية التي تم بناؤها في السنوات الأخيرة فقد أصبحت المملكة مؤهلة للحفاظ على مستويات إنفاق تتفق مع أهدافها متوسطة الأجل. وإضافة إلى ذلك، أكدت الحكومة أن الاقتصاد أصبح الآن أكثر قدرة على تحمل الصدمات - بفضل زيادة درجة تنوعه، ونمو الأسواق المالية المتطورة، وتحسن البنية التحتية العامة. وأوضحت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، التي أجريت أثناء إعداد التقرير التحديتي لبرنامج تقييم القطاع المالي في عام ٢٠١١، أن النظام المصرفي في المملكة قادر على استيعاب أي هبوط كبير في أسعار النفط.

١٨- وبخلاف سوق النفط، فإن قنوات انتقال التداعيات من منطقة اليورو - أي الصادرات غير النفطية والروابط المالية - تبدو محدودة (راجع تقرير "قضايا مختارة"، الفصل الرابع).^٣ فالصادرات غير النفطية إلى منطقة اليورو محدودة نسبيا وتشكل على الأرجح قناة صغرى لانتقال التداعيات. وبينما تبدو التداعيات المالية العابرة للحدود ضئيلة، لا يتوافر إلا قدر ضئيل من المعلومات عن التوزيع الجغرافي للأصول والخصوم الأجنبية. وبينما تمتلك ثلاثة بنوك أوروبية كبرى حصص ملكية كبيرة في ثلاثة بنوك محلية (تمثل معا خمس مجموع أصول الجهاز المصرفي السعودي)، كان الأداء القوي لهذه الكيانات السعودية المعنية بأعمال الوساطة المالية بمثابة مصدر قوة لمؤسساتها الأم في الخارج. وإضافة إلى ذلك، فإن الحيازات المتبادلة للشركات السعودية الكبرى في أوروبا يمكن أن تشكل قناة أخرى لانتقال التداعيات، ومن ثم يتأخر تنفيذ مشروعات القطاع الخاص التي تعتمد على التمويل الأجنبي (مثلما حدث في ٢٠٠٨-٢٠٠٩) إذا نصبت مصادر التمويل الخارجي.

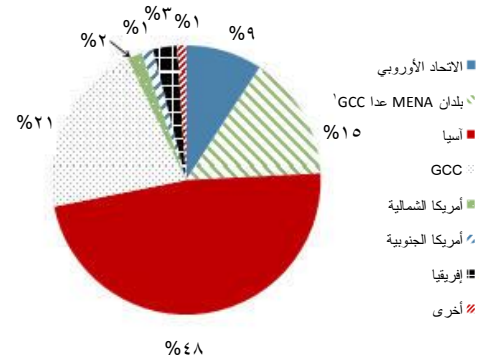
الشكل البياني ٤: الروابط المالية والتجارية غير النفطية مع الاتحاد الأوروبي

هيكل حجم وملكية البنوك، ٢٠١٠
(% من مجموع الأصول)



المصادر: الموقع الإلكتروني "زاوية"؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الصادرات غير النفطية حسب جهة المقصد، ٢٠١٠
(حصص من المجموع)



المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١. MENA: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ GCC: مجلس التعاون الخليجي.

^٣ تشير كذلك النماذج التجريبية لانتقال التداعيات إلى تأثير محدود على النمو في المملكة العربية السعودية نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو. وتشير هذه النماذج إلى أن التأثير الأكبر سيكون من خلال تباطؤ النشاط في الصين - فالتقديرات تشير إلى أن أي صدمة للنمو في الصين بانحراف معياري واحد سوف تخفص معدل النمو في المملكة بنسبة ٠,٥%.

المملكة العربية السعودية: مصفوفة تقييم المخاطر ^١		
التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق الخطر	احتمال تحققها في السنوات الثلاث القادمة	طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية
<p>منخفض إلى متوسط</p> <p>أدى انفتاح سوق رأس المال والعمل إلى تخفيف حدة الاختناقات الهيكلية. وبينما يرجح أن تحافظ السياسة النقدية على طابعها التيسيري نتيجة ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي، فمن الضروري التنسيق بين سياسة المالية العامة واستخدام الأدوات المالية المتاحة لمؤسسة النقد العربي السعودي بهدف معاوضة أثر الضغوط على الطلب المحلي.</p>	<p>متوسط</p> <p>يواصل القطاع الخاص النمو بأسرع وتيرة سجلها منذ ٣٠ عاماً، ولا تزال السياسات المالية والنقدية محتفظتان بالطابع التوسعي، مما يفسح المجال أمام احتمال زيادة حدة الضغوط السعريّة.</p>	<p>النشاط الاقتصادي المحموم</p>
<p>منخفض</p> <p>تتمتع الروابط المالية المباشرة بين أوروبا والمملكة بالتوازن النسبي، رغم أن هناك ثلاثة بنوك أوروبية كبرى تمتلك حصص ملكية كبيرة في ثلاثة بنوك محلية تمثل في مجموعها خمس أصول الجهاز المصرفي. والبنوك في المملكة لا تعتمد على التمويل بالجملة كما أن إجمالي انكشاف أصولها لمخاطر الائتمان في أوروبا يقل عن ٥%. وتمثل مخاطر انتقال العدوى في الجهاز المصرفي السعودي نسبة محدودة للغاية، نظراً لانخفاض مستوى الانكشاف بين البنوك مقارنة برؤوس أموالها. ومن الممكن أن تشكل حيازات الشركات السعودية الكبرى في أوروبا قناة أخرى من قنوات انتقال التداعيات.</p>	<p>متوسط</p> <p>قد تتسبب زيادة الضغوط المالية في إحداث تغيير سلبي في التوقعات بالنسبة لمنطقة اليورو.</p>	<p>تفاقم الأزمة في منطقة اليورو</p>
<p>متوسط</p> <p>يجري إعداد مجموعة من البرامج، لكنها سوف تستغرق وقتاً حتى تدخل حيز التنفيذ بالكامل. ومن شأن التركيز المفرط على المدى القصير أن يعرض الأهداف طويلة الأجل للخطر.</p>	<p>منخفض إلى متوسط</p> <p>تسجل البطالة بين الشباب من المواطنين معدلات مرتفعة كما أن هناك نقصاً في المساكن ميسورة التكلفة.</p>	<p>القضايا الجغرافية-السياسية</p>
<p>متوسط إلى مرتفع</p> <p>تحتفظ الحكومة بقدر كبير من الاحتياطات الوقائية للمحافظة على مستوى النفقات الرئيسية بما يتماشى مع أهدافها الاستراتيجية. ومن المفترض أن يكون التأثير الواقع على النظام المصرفي محدوداً - وهو ما أكدته اختبارات القدرة على تحمل الضغوط - نظراً لأن نسب الرسالة حالياً تفوق كثيراً المعايير التنظيمية مع ارتفاع مستويات السيولة. غير أنه إذا استمرت أسعار النفط منخفضة لفترة مطولة فإن استنفاد الاحتياطات الوقائية سيؤدي إلى تأثير عكسي.</p>	<p>منخفض</p> <p>من شأن حدوث نوبة ركود عالمي تعقبها فترة مطولة من النمو البطيء أن يؤدي إلى تراجع الطلب على الطاقة كما أنه قد يؤدي إلى هبوط حاد ومستمر في أسعار النفط.</p>	<p>انخفاض كبير وممتد في أسعار النفط</p>
<p>متوسط</p> <p>يمكن التخفيف من حدة الآثار اعلى الصادرات عن طريق استخدام ممرات النقل البديلة القائمة (مثل خط أنابيب الشرق-الغرب)، والمخزون الخارجي، والزيادة المرجح حدوثها في أسعار النفط العالمية.</p>	<p>منخفض</p> <p>من المحتمل أن تؤدي زيادة المخاطر في بلدان أخرى بالمنطقة إلى اضطراب أعمال الشحن عبر مضيق هرمز.</p>	<p>المخاطر الجغرافية-السياسية</p>
<p>^١ تبين هذه المصفوفة الأحداث التي قد تغير جوهرها المسار الأساسي - أي السيناريو الأرجح تحقيقه من وجهة نظر الخبراء.</p>		

باء- تعزيز الإدارة الاقتصادية الكلية

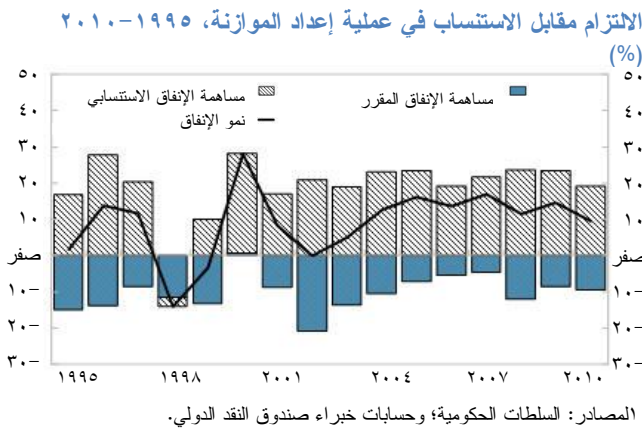
لا تزال التحديات التي تواجه صانعي السياسات في المملكة العربية السعودية آخذة في التطور. فسعر النفط - وهو القوة المحركة في العادة لموقف المالية العامة - لا يزال يعتمد على التطورات المشاهدة في اقتصادات الأسواق الصاعدة، وخاصة الصين. وتعميق السوق المالية في المملكة العربية السعودية يعني ازدياد تأثير السياسة النقدية في الولايات المتحدة على الاقتصاد السعودي. وبالتالي تتزايد احتمالات تباعد دورة النفط عن الدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة، مثلما حدث في ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مما يثير احتمال حدوث توترات على مستوى السياسات. ومثل هذه التوترات تسلط الضوء على مدى الحاجة إلى مؤسسات اقتصادية كلية تتسم بالقوة ومجموعة كبيرة من أدوات السياسات (راجع تقرير "قضايا مختارة"، الفصل الثالث).

١٩- على الرغم من ضعف الصلة بين الإنفاق من المالية العامة والإيرادات النفطية، فإن عزل سياسة المالية العامة عن تقلبات أسعار النفط يظل من أهم التحديات. فقد انخفضت تقلبات الإنفاق من المالية العامة على مدار العقد الماضي وضعفت علاقة الارتباط

التقلبات وعلاقة الارتباط بين نمو الإيرادات النفطية والإنفاق والقطاع غير النفطي، ١٩٨٠-٢٠١٠

تقلبات نمو الإيرادات النفطية (انحراف معياري)	تقلبات نمو الإنفاق (انحراف معياري)	علاقة الارتباط بين نمو الإيرادات النفطية والإنفاق	تقلبات نمو القطاع غير النفطي (انحراف معياري)
٤٤,٤	١٩,٨	٠,٩	٤,٦
٢١,١	١٦,٢	٠,٧	١,٦
٣٨,٥	٦,٤	٠,٢	٠,٧

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي



- تقوية إطار الموازنة في الأجل المتوسط: ذكر الخبراء أنه في الوقت الذي تشتمل فيه خطة التنمية الوطنية على توقعات للإيرادات على مدار خمسة أعوام وتقسيم محدود للنفقات، فمن المفيد تحديث هذه التوقعات سنويا وإدراجها في وثائق الموازنة المنشورة.

ممارسات الموازنة: تعتمد الموازنة كل سنة على أساس سعر متحفظ للنفط مع تقدير النفقات كالمعتاد بأقل من النتائج الفعلية للسنة السابقة. وكانت النفقات المتحققة في معظم السنوات تتجاوز مستوى الإنفاق المحدد في الموازنة الأولية بفارق كبير. وأشارت الحكومة إلى أن مستويات الإنفاق الحقيقية كانت أعلى عموما من بيان الموازنة العامة، وقد أجريت عملية مراجعة دقيقة لتحديد المخصصات الإضافية التي اعتمدت عن طريق الموازنات التكميلية.

- **ضوابط الإنفاق وجودته وكفاءته:** ذكرت الحكومة أنه من الممكن تحسين عملية إعداد الموازنة وضوابطها في الوزارات التنفيذية - وأن المناقشات لا تزال جارية حول هذه المسائل بالتعاون مع إدارة شؤون المالية العامة والبنك الدولي. وسيتيسر بذل هذه الجهود بعد اعتماد منهج "دليل إحصاءات مالية الحكومة" لعام ٢٠٠١.

الإطار ٢ - مؤسسات الموازنة

أنشأت المملكة العربية السعودية منذ فترة طويلة مؤسسات للموازنة لا تزال تحقق صالح البلاد. وعلى الرغم من تجميع قدر كبير من البيانات حول تطور أوضاع المالية العامة، فإن حجم ما ينشر من معلومات ليس كافياً. ويمكن إعداد إطار رسمي للمالية العامة على المدى القصير والإفصاح عن المخاطر التي تهدد أوضاعها. وتعمل وزارة المالية في الوقت الحالي على تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتقوية عملية الإبلاغ ببيانات الموازنة ونشرها. ويباشر مجلس الوزراء السعودي مهام السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة، فهو يتولى مسؤولية اعتماد النفقات ومراجعة أداء الموازنة. وتمارس وزارة المالية دوراً رقابياً في هذا الشأن من خلال مقارنة النفقات بمخصصات الموازنة.

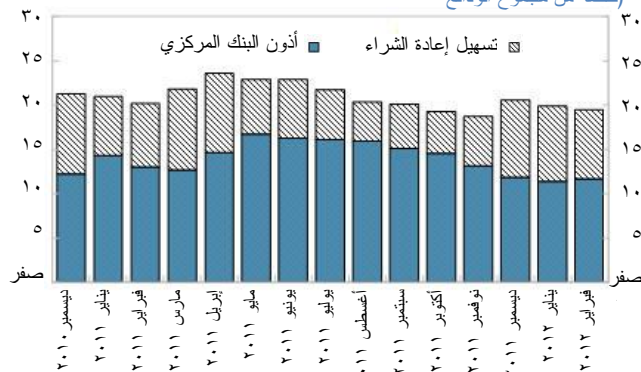
وتقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بوضع خطة التنمية الخمسية التي تتضمن توقعات الاقتصاد الكلي والمالية العامة على المدى الطويل. ويتعين في البداية أن تنص الخطة الخمسية على طلبات الإنفاق الجديدة المقدمة من الوزارات الرئيسية قبل أن يتم اعتمادها، وفي الوقت نفسه تحدد الموازنة السنوية حد أقصى متحرك لاستثمارات القطاع العام على مدار ثلاث سنوات. ومن الممكن تقوية العلاقة بين الخطة الخمسية والتخطيط السنوي للموازنة باستخدام إطار للمالية العامة على المدى المتوسط بحيث يشمل النفقات الرأسمالية والجارية.

وتعمل وزارة المالية في الوقت الحالي على تنفيذ إصلاحات من شأنها تحديث نظامي المحاسبة والإبلاغ، بما في ذلك إعادة تصنيف البيانات استناداً إلى "دليل إحصاءات مالية الحكومة" لعام ٢٠٠١. وتُنشر بيانات حديثة حول أداء الإيرادات ونتائج النفقات على أساس سنوي. وتقوم وزارة المالية أيضاً بإعداد تقارير ربع سنوية حول أداء المالية العامة وتعميمها داخلياً. كذلك تنشر وزارة المالية بيانات عن العقود الحكومية ودخل صناديق الاستثمار الحكومية وميزانياتها العمومية.

وبينما لا يوجد إقرار رسمي بالمخاطر المحيطة بالمالية العامة نجد أن هناك وعياً كبيراً بالمخاطر المحيطة بالإيرادات المرتبطة بأسعار النفط. ولمواجهة تقلبات الإيرادات الحكومية عكفت الحكومة على بناء قدر كبير من الاحتياطات المالية الوقائية لتمهيد تقلبات النفقات. وعلى جانب الإنفاق، يمكن إجراء تقييم شامل للمخاطر.

وبالنسبة للمرحلة المقبلة، سوف ينصب تركيز الحكومة على جودة الإنفاق حتى يتسنى لها تحقيق الأهداف الإنمائية المعلنة. وسوف تسهم الموازنات محددة المسار في إفساح المجال أمام الوزارات للتركيز على التخطيط ورفع كفاءة الإنفاق في حدود الموارد المتاحة.

السيولة الزائدة لدى البنوك التجارية والمودعة في مؤسسة النقد السعودي، ٢٠١٠-٢٠١٢ (حصة من مجموع الودائع)



المصادر: السلطات الحكومية، حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢٠ - يشير الالتزام القوي بنظام ربط العملة مع تعميق النظام المالي إلى تزايد أهمية دور السياسات الاحترازية الكلية وإدارة السيولة. فقد ازدادت أعمال الوساطة المالية بدرجة ملحوظة على مدار العقد الماضي كما ازداد تأثير السياسة النقدية في الولايات المتحدة نتيجة ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي. وإضافة إلى ذلك، فاضت سيولة النظام المصرفي مع الطفرة الأخيرة في الإيرادات النفطية واستمرار التوسع

المالي. وتم الاتفاق على أهمية السياسات الاحترازية الكلية وإدارة السيولة من أجل احتواء المخاطر النظامية والضغط التضخمية.

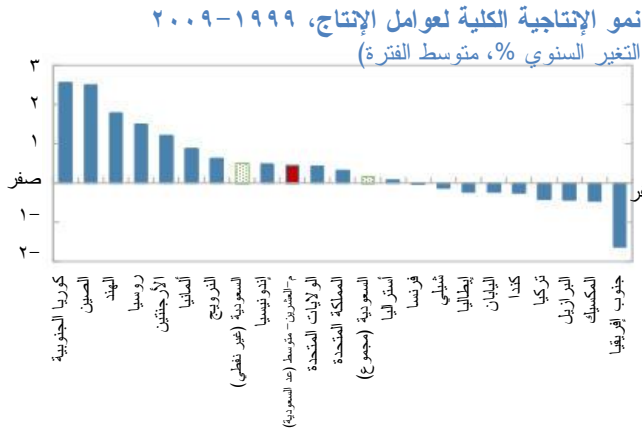
- **السياسات الاحترازية الكلية:** تحتفظ مؤسسة النقد العربي السعودي بمجموعة كبيرة من الأدوات الاحترازية الكلية. وذكرت السلطات الحكومية أن التنفيذ غالباً ما يشدد على إجراء المشاورات مع البنوك بدلا من الاعتماد التام على القواعد التلقائية، مما يعد انعكاسا لصعوبة تحديد الدواعي الأساسية في اقتصاد يعتمد على النفط - مثل تحديد الحدود القصوى للمخصصات الدورية. وأشارت إلى أن البنوك رصدت مخصصات أكبر من اللازم عندما كانت الأرباح آخذة في التزايد - وفقا لمشورة مؤسسة النقد العربي السعودي. غير أن السلطات واصلت العمل الوثيق مع الجهات المعنية بوضع المعايير بغية وضع مجموعة من القواعد ذات الصلة تتلاءم مع المخاطر التي تواجه المملكة. وأشار الخبراء إلى عدم مسايرة المخصصات ورؤوس الأموال الوقائية للاتجاهات الدورية وإن كان من المحتمل أن تكون البنوك تقاعست عن رصد ما يكفي من المخصصات في فترات التوسع الائتماني (الإطار ٣). وأشارت الحكومة إلى أن المخاطر المصاحبة للتوسع الائتماني أمكن موازنتها جزئياً نظراً لأن جانباً كبيراً من الائتمان يرتبط بقروض شخصية مضمونة بالرواتب.

- **إدارة السيولة:** ذكرت الحكومة أنه تشيياً مع التوصيات الواردة في التقرير التحديثي لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١١ يجري حالياً دراسة الخيارات المتاحة لتعزيز إدارة السيولة النظامية، مع احتمال اشتغالها على إطار رسمي للتنبؤ بالسيولة.

٢١- **ولا يزال نظام سعر الصرف مناسباً.** فالدور الكبير الذي تقوم به الواردات والاقتصاد المفتوح عموماً يعني بقاء مستوى الأسعار المحلية ومن ثم سعر الصرف الحقيقي حتى الآن بعيداً نسبياً عن صدمات معدلات التبادل التجاري الناشئة عن تقلب أسعار النفط. ورغم ازدياد احتمالات التوتر على مستوى السياسات تم الاتفاق على أن نظام سعر الصرف المربوط لا يزال قادراً على تثبيت التوقعات السائدة في السوق، وتسهيل تطوير القطاع المالي واتخاذ قرارات الاستثمار، مع ملاءمة اتساق نظام العملة المختار مع وحدة حساب الصادرات الرئيسية. ومن شأن مواصلة تعميق الأسواق المالية، مع دعم النمو، أن يطرح خيارات أيضاً على المدى المتوسط للنظر في نظم سعر الصرف البديلة - على سبيل المثال عند استحداث العملة الموحدة لمجلس التعاون الخليجي. وتفيد نماذج تقييم سعر الصرف الحقيقي بأنه متوافق إلى حد كبير مع أساسيات الاقتصاد (راجع الملحق الثاني).

٢٢- تحقق المملكة العربية السعودية نتائج

طيبة في مسوح مناخ الأعمال، لكن النمو لا يزال مدفوعا بترامك عوامل الإنتاج بدلا من الإنتاجية. فقد جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية عشرة في "مؤشر مزاولة الأعمال" لعام ٢٠١٢ الذي يعده البنك الدولي وفي المرتبة السابعة عشرة في "تقرير التنافسية العالمية" الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي. وكانت التحسينات التي أدخلتها المملكة على مناخ الأعمال الكلي إلى جانب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥ قد وفرت الدعم اللازم لتحقيق زيادة حادة في الاستثمار الأجنبي المباشر من ٠,٤% إلى ١٠% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩. وبينما بلغ متوسط النمو



المصادر: قاعدة بيانات تقرير "Total Economy" الصادر عن هيئة "The Conference Board"؛ ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

غير النفطي الحقيقي ٣,٤% سنويا بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٩، كانت نسبة تحسينات الإنتاجية ٠,٥ نقطة مئوية فقط بينما كانت نسبة تراكم العمالة ورأس المال تقارب ١,٥ نقطة مئوية لكل منهما. ومن ثم فإن المجال يتسع لتحسين الإنتاجية عن طريق رفع كفاءة استخدام عوامل الإنتاج.

٢٣- وتسبب أسعار الطاقة المنخفضة للغاية في حدوث اختلال واضح في نموذج النمو. فقد ذكر الخبراء أنه في

الوقت الذي تتمتع فيه المملكة العربية السعودية بمزايا طبيعية نسبية في إنتاج المنتجات كثيفة الاستهلاك للطاقة بفضل هباتها من الموارد الطبيعية، فإن هيكل التسعير الحالي لمجموعة كبيرة من المنتجات - كالمنتجات البترولية، والغاز الطبيعي، والكهرباء، والمياه - يقل كثيرا عن المستويات الدولية. ومما لا شك فيه أن أكثر ٨٥% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى قطاع الصناعات التحويلية لا يزال يذهب إلى الصناعات التي تعتبر من كبرى مستخدمي مواد اللقيم ذات الأسعار المنخفضة (النفط المكرر، والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية). واتفقت الحكومة على أن هيكل التسعير الحالي يعطي حافزا للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وأشارت إلى ضرورة التخطيط بعناية عند إجراء أي تعديلات فيه وأن لا تقتصر هذه التعديلات على توفير الدعم الموجه للمجموعات منخفضة الدخل وإنما يسبقها إنشاء شبكة للنقل العام. وفي هذا الصدد، أشارت الحكومة إلى صدور الموافقة مؤخرا على المشروعات المعنية بإنشاء شبكات النقل العام في عدد من المدن المهمة.

أسعار البنزين، فبراير ٢٠١٢

(سعر التجزئة، بالسنت الأمريكي للتر)

الدولة/المنطقة	السنت الأمريكي للتر
الولايات المتحدة	٩٥
أقل أسعار البنزين في العالم	
الجزائر	٣٢
عمان	٣٢
مصر	٣٠
قطر	٢٤
الكويت	٢٢
البحرين	٢١
تركمانستان	١٩
ليبيا	١٤
المملكة العربية السعودية	١٣
فنزويلا	٥

المصادر: "FRED"؛ ومؤسسة "Stanley Head"

٢٤- ويتعين معالجة التشوهات الأساسية في سوق العمل حتى يتسنى إنشاء فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص، دون التأثير بشدة على القدرة التنافسية. وتتسم سوق العمل السعودية بدرجة عالية من التجزؤ، حيث لا يمثل المواطنون السعوديون سوى ١٠% من مجموع العاملين في القطاع الخاص، مع وجود فروق كبيرة في الأجور بين السعوديين والوافدين. وأشار الخبراء إلى وجود مشكلة بطالة تواجه المواطنين السعوديين، لا سيما بين الشباب، وتتمثل في عدم اتساق المهارات مع متطلبات السوق وارتفاع أجور القبول التي يرضها المواطنون - مما يرجع جزئياً لتوافر التوظيف المضمون وباقية الرواتب والمزايا السخية لدى القطاع العام. وتم الاتفاق على أن إنشاء فرص العمل الدائمة للمواطنين السعوديين لن تتحقق من خلال إحلال العمالة الوطنية بالقوة محل العمالة الوافدة وإنما يتعين أن تنطوي على جهود تضمن عرض العمالة السعودية ذات المهارة المناسبة لشغل مثل هذه الوظائف. وأكدت الحكومة ضرورة النظر في مبادرات سوق العمل الجديدة التي اتخذت في عام ٢٠١١ باعتبارها مجموعة واحدة تهدف إلى إيجاد الطلب على العمالة السعودية وتوفير العرض من العمالة السعودية المؤهلة لتولي هذه الوظائف المستحدثة على نحو يحقق الإنتاجية. غير أنها أشارت أيضاً إلى عدم توافر المعلومات الكافية حتى الآن لتقييم مدى نجاح هذه المبادرات الجديدة.

نسبة أجور السعوديين إلى غير السعوديين في القطاع الخاص على أساس شهري، حسب مستوى التعليم (نسبة)



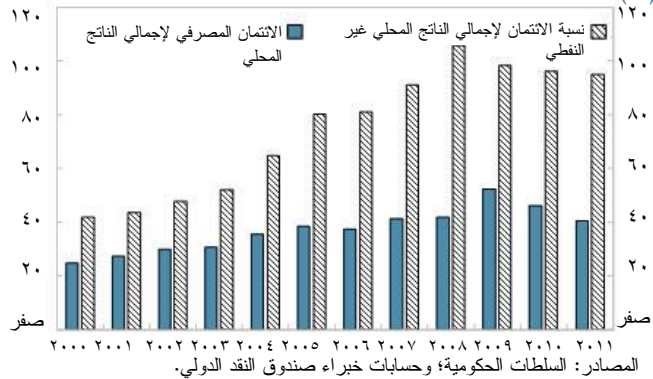
المصادر: إحصاءات وزارة العمل لعام ٢٠٠٩

٢٥- تسارعت وتيرة تطوير القطاع المالي في غضون العقد الماضي، غير أن هناك بعض قطاعات النظام المالي المهمة ظلت دون تطوير. فقد زادت نسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي من ٣٩% إلى ٩١% في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١ وسجلت أسواق الأسهم نمواً في رأسمالها من ٣٢% إلى ٥٩% من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة. ولا تزال بعض قطاعات النظام المالي غير مطورة، مثل الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والرهن العقاري.

دال- تطوير القطاع المالي

ظل تطوير القطاع المالي يركز على تحقيق الاستقرار مما أدى إلى نشوء نظام منخفض المخاطر استطاع أن يصمد أمام صدمات قوية. وقد طرح التقرير التحديتي لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١١ عدداً من الخيارات لتحقيق التقدم في تطوير سوق رأس المال وتوسيع فرص الحصول على التمويل (الملحق الأول). وقد تحقق قدر جيد من التقدم في تنفيذ إتفاقية بازل ٣، وبنبغي الاستمرار في تأمين المراقبة الملائمة للمخاطر الناشئة في مجالات مثل التمويل العقاري وإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة - والحرص على أن تكون المبادرات الجديدة الممولة من الدولة لتسريع وتيرة التقدم في بعض قطاعات الأسواق المالية هي عناصر مكملة وليست بديلة لتطوير السوق.

التطورات المالية، ٢٠١١-٢٠٠٠



٢٥- تسارعت وتيرة تطوير القطاع المالي في

غضون العقد الماضي، غير أن هناك بعض قطاعات

النظام المالي المهمة ظلت دون تطوير. فقد زادت نسبة

الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي من ٣٩% إلى ٩١%

في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١ وسجلت أسواق

الأسهم نمواً في رأسمالها من ٣٢% إلى ٥٩% من

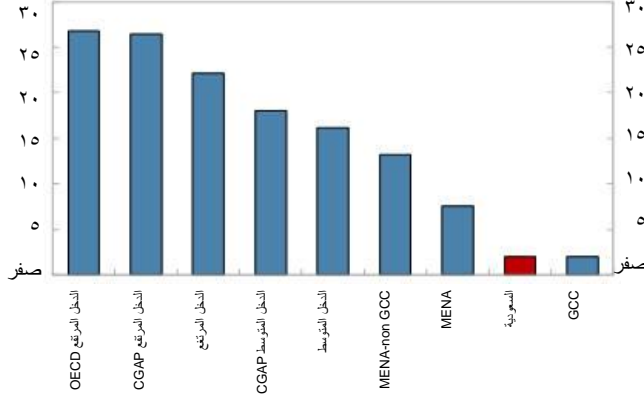
إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة. ولا تزال بعض

قطاعات النظام المالي غير مطورة، مثل الأوراق المالية

ذات الدخل الثابت، وتمويل المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، والرهن العقاري.

٢٦- ومن أولويات المملكة في الوقت الراهن دعم نشأة قطاع قوي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة - على نحو يسهل معه الانتقال إلى مصادر التمويل العادية. فحصة القروض المصرفية إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقل إلى حد كبير عن المستويات السائدة في البلدان الأخرى. وقد أكدت الحكومة أن الخطط القائمة لدعم هذه المشروعات تنطوي على خيارات لتقديم التدريب في الإدارة والمحاسبة فضلا على ضمانات الائتمان التي ستساعد هذه المشروعات في الانتقال من تسهيلات الاقتراض المتخصصة إلى التسهيلات العادية. ويقوم مكتب الائتمان السعودي كذلك بدور متزايد الأهمية في تسهيل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل التجاري.



المصادر: تقرير "World Development Indicators & Global Development Finance" الصادر عن مجلس التعاون الخليجي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ CGAP: الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء؛ OECD: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٧- ويمثل التمويل العقاري قطاعا ناشئا مهما في المملكة وسوف يتعين بقاء قواعده التنظيمية على رأس الأولويات بالنسبة للمخاطر المحيطة بوسائل التمويل المختلفة. فقد صدرت مؤخرا موافقة مجلس الشورى بشأن نظام الرهن العقاري (وأحكام التنفيذ المصاحبة)، لكنه لا يزال في انتظار تمريره بصفة نهائية ليصبح قانونا. وفي الوقت نفسه، تواصل أعمال التمويل العقاري صعودها - ففي الوقت الذي تصنف فيه نسبة ٢% فقط من قروض البنوك التجارية كرهن عقاري، نجد أن القروض العقارية تتزايد من خلال الاستعانة بالشركات المتخصصة في التمويل العقاري. ويجري حاليا إعداد نموذج عمل جديد لصندوق التنمية العقارية، بما في ذلك الاتفاقات مع بنوك تجارية مختارة لتوفير التمويل المرهني لمن هم بانتظار الحصول على قروض صندوق التنمية العقارية.^٤ وقد حثت بعثة الصندوق مؤسسة النقد العربي السعودي على إعطاء أولوية لعملها المعني بتقييم المعايير التنظيمية الملزمة لسوق الإسكان لضمان احتواء الانكشافات ورصد جميع الكيانات والمنتجات ذات الصلة بتمويل الإسكان في هذا الإطار التنظيمي والرقابي والتي يمكن أن تتسبب في نشوء المخاطر في النظام المالي.

٢٨- ولا تزال الأسواق الرأسمالية مستمرة في التعميق المالي. وقد أشارت السلطات الحكومية إلى أن أسواق سندات الدين المحلية لا تزال ضيقة - بأدنى حد من التداول في الأسواق الثانوية - وإن كان هناك قدر من التحسن في إصدار سندات ديون الشركات، بما في ذلك إصدارات البنوك التي تسعى للحد من تباين آجال الاستحقاق في ميزانياتها العمومية. ولا تزال الحكومة ترى أن السوق ستواصل تطورها في غياب منحى لعائدات السندات السيادية. وقد شهدت أسواق الأسهم أيضا نموا متجددا، لكنها لا تزال خاضعة لهيمنة المستثمرين الأفراد ومؤسسات الدولة. أما مؤسسات الاستثمار الخاصة (مثل صناديق الاستثمار المشترك وشركات التأمين) فهي صغيرة نسبيا، لكنها بدأت في الصعود. وذكرت الحكومة أن فتح الأسواق مبدئيا أمام المستثمرين الأجانب حقق مزايا من حيث زيادة عدد الشركات المقيدة وتعزيز مستوى الإفصاح. وجاري النظر حاليا في إمكانية تنفيذ انفتاح إضافي تدريجي، غير أنه تم الاتفاق على ضرورة تناول هذا الأمر بحرص نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بالأسواق المالية العالمية.

٢٩- وقد اتخذت المملكة العربية السعودية عدة إجراءات تصحيحية لمعالجة أوجه القصور التي حددها تقرير التقييم المتبادل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ٢٠١٠. فقد أبلغت الحكومة فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) في شهر مايو ٢٠١٢

^٤ يقدم صندوق التنمية العقارية قروض إسكان للمواطنين السعوديين بمبلغ ٥٠٠ ألف ريال سعودي (شريطة امتلاك قطعة الأرض). وتتجاوز فترة الانتظار في الوقت الحالي ١٠ سنوات.

بصدور الموافقة في عام ٢٠١٢ على عدة تعديلات في قانون مكافحة غسل الأموال تهدف إلى تعزيز نطاق تغطية القانون وتضيف أحكاماً جديدة تتعلق بمكافحة غسل الأموال كما أبلغت فرقة العمل بأن العمل جارٍ لوضع مشروع قانون لمكافحة تمويل الإرهاب. وعززت الحكومة قدرة الهيئات الرقابية في المؤسسات المالية ووسعت نطاق الرقابة على المؤسسات غير المالية في سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هاء - الإحصاءات

٣٠- أحرزت المملكة تقدماً كبيراً في تقوية النظم الإحصائية ومعالجة أوجه القصور التي يتم اكتشافها. ومن الإنجازات التي تحققت مؤخراً نشر البيان السنوي لوضع الاستثمار الدولي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ وبيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ربع السنوية. ويجري حالياً إعداد لاتخاذ إجراءات إضافية، على النحو التالي: تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على تقديم تقرير ربع سنوي عن مؤشرات السلامة المالية إلى صندوق النقد الدولي إلى جانب تقديم بيانات مصرفية حسب الموقع وأخرى موحدة إلى بنك التسويات الدولية؛ ويجري إعداد بيانات المنسق لاستثمارات الحافظة (CPIS) والمنسق للاستثمار المباشر (CDIS)؛ ويجري تعزيز ممارسات إعداد بيانات الحسابات القومية ونطاق تغطيتها بمساعدة من إدارة الإحصاءات في الصندوق بهدف تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتجري كذلك المناقشات مع إدارة الإحصاءات والبنك الدولي بشأن تحسين بيانات المالية العامة - بعدة سبل منها إعداد البيانات باستخدام دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. وتؤيد البعثة تأييداً كاملاً للمبادرات الجارية واهتمام الحكومة بالاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) في الأجل المتوسط، مما يتيح هدفاً ملائماً لهذه المبادرات الجارية لتحسين مستوى حداثة الإحصاءات الاقتصادية ونطاق تغطيتها.

تقييم الخبراء

٣١- جاءت النتائج الاقتصادية قوية للغاية. فقد أدت الإيرادات النفطية القوية - رغم موقف المالية العامة التوسعي- إلى تحقيق فوائض ضخمة في المالية العامة والحساب الخارجي مع اتخاذ إجراء ملائم بتوفير جانب من الإيرادات الإضافية لصالح الأجيال القادمة. وسجل النمو انتعاشاً في الآونة الأخيرة مدفوعاً، وهو المهم، بجهود القطاع الخاص. وقدمت المملكة دعماً مهماً للاقتصاد العالمي من خلال ما بذلته من جهود لتهدئة أسواق النفط العالمية عن طريق زيادة إنتاجها النفطي لمواجهة أجواء عدم اليقين المحيطة بالمعروض.

٣٢- ولا تزال الإيرادات النفطية المرتفعة تستخدم لتحقيق الأهداف الإنمائية المحلية مع انتقال الآثار الإيجابية إلى المنطقة. فقد تم توجيه زيادة الإنفاق من المالية العامة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة - بما في ذلك الإسكان واستحداث برامج جديدة لدعم الباحثين عن العمل - المفترض فيها تحسين النتائج الاجتماعية. وتمت زيادة المساعدة المالية للمنطقة زيادة كبيرة، مع دعم بعض الاقتصادات في المنطقة وخارجها كذلك عن طريق ازدياد تحويلات العمالة الوافدة وتدفقات التجارة والاستثمار.

٣٣- ولا تزال آفاق النمو قوية وإن كانت تكتنفها أجواء غير معتادة من عدم اليقين، مما يؤكد ضرورة الحفاظ على مرونة الإتفاق والاستمرار في تأمين الحيز الكافي للتصرف على مستوى السياسات. ورغم أن هذا النمو القوي لم يسفر عن حدوث فورة في النشاط الاقتصادي حتى الآن، فإنه في حالة تحقق مخاطر التضخم سيتعين التحرك لمواجهة باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تجمع بين تشديد سياسة المالية العامة والاستخدام الاستباقي لأدوات

السياسة المتاحة لمؤسسة النقد العربي السعودي— لا سيما شروط الاحتياطي الإلزامي ونسبة القروض إلى الودائع. ويتجاوز مستوى الإنفاق من المالية العامة في الوقت الحالي ذلك المستوى المتسق مع تحقيق المساواة بين الأجيال في استهلاك الثروة النفطية، كما أنه يزيد من مواطن التعرض للمخاطر في حالة تراجع الإيرادات النفطية. ونظرا لوجود حيز كبير للتصرف على مستوى السياسات، يتعين توخي العناية الكافية لضمان كفاءة الإنفاق وأن تكفل له عناصره المرونة على المدى المتوسط. ولتعزيز أرصدة المالية العامة الأساسية والمساهمة في ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة يتعين الحد من زيادة الإنفاق على برامج المستحقات والمضي قدما بتنفيذ ضريبة القيمة المضافة أو غيرها من التدابير التي تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية.

٣٤- وتمثل سوق النفط العالمية أهم المخاطر التي تواجه آفاق الاقتصاد في المملكة. فإذا ما أخذنا في الاعتبار الاحتياطيات النفطية الضخمة لدى المملكة، وبغض النظر عن الجهود الرامية إلى تنويع مصادر الاقتصاد، نجد أن النفط سيكون حجر الزاوية في الاقتصاد السعودي - والمصدر الرئيسي لإيرادات المالية العامة والنقد الأجنبي- لسنوات طويلة. وتشكل سوق النفط مخاطر إيجابية وسلبية على حد سواء، تقتضي وجود مؤسسات قوية للموازنة والمالية. وبينما تم إحرار تقدم كبير في هذا المجال، فإن تقليص الصلة بين الإنفاق من المالية العامة ودورة أسعار النفط سوف يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وبالتالي، ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تقوية مؤسسات الموازنة، بما في ذلك من خلال الفحص الدقيق للنفقات التكميلية في الموازنة، وإنشاء وحدة للسياسات المالية الكلية في وزارة المالية، وضمان اتخاذ قرارات الإنفاق من منطلق الأولويات متوسطة الأجل.

٣٥- وقد تسارعت وتيرة نمو القطاع الخاص في الآونة الأخيرة على نحو جدير بالترحيب، لكن ينبغي توخي الحرص في إدارة المبادرات المعنية بزيادة توظيف المواطنين السعوديين حتى يمكن الحد من آثارها المعاكسة المحتملة على الإنتاجية. فالقطاع الخاص الديناميكي يمثل عاملا مهما في توفير فرص العمل لقوة العمل المتنامية وعلى أساس قابل للاستمرار. وتجمع مبادرات سوق العمل الأخيرة بين القواعد التنظيمية المتشددة والحوافز الجديدة لزيادة الطلب على العمالة السعودية، وإن كانت مبادرات جانب العرض - كالتدريب والمهارات الوظيفية - تحظى أيضا بنفس الدرجة من الأهمية لضمان تأهيل المواطنين السعوديين للحصول على الفرص الوظيفية الجديدة. ومن شأن تعديل أسعار الطاقة على المستوى المحلي، إلى جانب اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية فئات السكان الأقل دخلا، أن يعزز كفاءة استخدام موارد الطاقة والحد من التحيز في استراتيجية النمو الذي يجذب الاستثمارات إلى القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة لكنه لا ينشئ سوى القليل من فرص العمل الإضافية.

٣٦- ويؤيد الخبراء نظام سعر الصرف المربوط ويشجعون على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز الأدوات الاحترازية الكلية. فقد أتاح ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي تحقيق الاستقرار اللازم لتطوير القطاع المالي وتشجيع التجارة والاستثمار. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن سعر الصرف في الوقت الراهن متوافق إلى حد كبير مع أساسيات الاقتصاد. ومن خلال المزيج الذي يجمع بين نظام سعر الصرف المربوط والحساب الرأسمالي المنفتح نسبيا تتضح محدودية فرص تباين أسعار الفائدة عن أسعار الفائدة الأمريكية، مما يضيف أهمية أكبر للأدوات الاحترازية الكلية الفعالة وإدارة السيولة للمساهمة في سير النشاط الائتماني بسلاسة في حالة تباين الدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية.

٣٧- ولا يزال القطاع المصرفي متمتعاً بمستوى جيد من الرسالة وقادراً على الصمود في مواجهة الصدمات. ونتيجة لممارسة الرقابة المصرفية الحذرة والاستمرار في تعزيز ممارسات إدارة المخاطر، على نحو يتسق مع تنفيذ اتفاقية بازل الثالثة، تمكن النظام المصرفي من الصمود في مواجهة صدمات كبيرة - أي تقلبات أسعار النفط، وتصحيح أوضاع سوق الأسهم في عام ٢٠٠٦، والأزمة المالية العالمية، وأزمة منطقة اليورو. غير أنه يتعين الاستمرار في إعطاء الأولوية القصوى للرقابة على القطاع المالي بالنسبة للمخاطر الناشئة - بما فيها المخاطر التي تتجاوز نطاق النظام المصرفي، مثل تمويل الإسكان، وقد شجع الخبراء الحكومة على مواصلة التقدم في تنفيذ توصيات

التقرير التحديثي لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١١. وفي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي أعقاب التقدم المحرز في العام الماضي، يتعين على الحكومة اعتماد قانون شامل لمكافحة تمويل الإرهاب مع الاستمرار في تنفيذ جهودها على مستوى مكافحة غسل الأموال.

٣٨ - **وقد حققت المملكة تحسنا ملحوظا على مستوى قاعدة البيانات الإحصائية.** فقد أمكن تحقيق تقدم كبير في هذا المجال بنشر بيان "وضع الاستثمار الدولي" وبيانات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية، بالإضافة إلى اتخاذ العديد من المبادرات الجارية لتعزيز بيانات القطاع المالي. وينبغي مواصلة الجهود لتعزيز جودة بيانات المالية العامة ونشرها في الوقت المناسب، وذلك بعدة سبل منها الاعتماد الكامل لمنهج "دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١" وتحسين جودة البيانات المتاحة، لا سيما المتعلقة بميزان المدفوعات.

٣٩ - **ويُوصَى بعقد مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرا.**

الجدول ١ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٠-٢٠١٧

التوقعات		التقديرات الأولية					
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
(التغيرات %؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)							
الدخل القومي والأسعار							
١٠,٧	١٠,٥	١٠,٣	١٠,١	١٠,١	١٠,١	٩,٦	٨,٤
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميا)/١							
٨٧,٢	٨٩,٥	٩٣,١	٩٨,٥	١٠٥,٤	١٠٩,٩	٩٩,٧	٧٥,٨
متوسط أسعار صادرات النفط (دولار أمريكي/برميل)/٢							
٢٩٢٦	٢٨٠٠	٢٦٩٧	٢٦٢٠	٢٥٨٧	٢٥٢٨	٢٢٣٩	١٧١٠
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات السعودية)							
٧٨١	٧٤٨	٧٢٠	٧٠٠	٦٩١	٦٧٥	٥٩٨	٤٥٧
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)							
٤,٢	٤,٣	٤,٣	٣,٨	٤,٢	٦,٠	٧,١	٥,١
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي							
١,٤	١,٧	٢,٠	٠,٢	٠,٠	٤,٥	٤,٦	٢,٤
النفطي							
٥,٠	٥,١	٥,٠	٥,٠	٥,٦	٦,٥	٨,٠	٦,٢
غير النفطي							
٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٤,٥	٧,٠	٧,١
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - القطاع العام							
٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٥	٦,٤	٧,٥	٨,٥	٥,٧
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - القطاع الخاص							
٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٣	٤,٦	٥,٢	٥,٠	٥,٤
مؤشر أسعار المستهلكين (مؤشر جميع المدن)							
القطاع الخارجي							
٠,٨	٠,٣-	١,٦-	٤,٧-	٣,٠-	١٢,٧	٤٥,٢	٣٠,٦
الصادرات (فوب)							
١,٤-	٢,٥-	٣,٧-	٦,٩-	٤,٧-	١٣,٦	٤٧,٥	٣٢,٠
النفطية							
٩,٧	٩,٧	٩,٦	٩,٣	٩,١	٦,٨	٣١,٣	٢٢,٨
غير النفطية							
٧,٢	٧,٠	٦,٦	٦,٣	٥,٢	١٢,١	٢٣,٢	١١,٩
الواردات (فوب)							
١٢,٤	١٢,٤	١٤,٤	١٧,٢	٢٢,٣	٢٦,٥	٢٦,٥	١٤,٦
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)							
٤,١	٣,٨	٣,٥	١,٨	٢,٣	٩,٧	١٣,٥	٧,٧
حجم الصادرات							
٦,٨	٦,٩	٦,٨	٦,٦	٥,٦	١٣,٢	١١,٨	٥,٨
حجم الواردات							
٢,٥-	٣,٥-	٤,٥-	٥,٥-	٣,٢-	١٠,١	١٦,٧	١٨,١
معدلات التبادل التجاري							
٢١,٤	٢٠,٥	١٩,٧	١٨,٩	١٨,١	١٧,٣	١٦,٤	٢٩,٣
الاستثمار الأجنبي المباشر (بمليارات الدولارات الأمريكية)							
النقود والأثمان							
...	١٩,٦	٢٩,٧	٢٢,٣	٧,٣
صافي الأصول الأجنبية							
...	١٧,١	٣٩,٤	٢٤,١	٦,٠
المطلوبات من الحكومة							
...	١٠,٤	١٤,٥	١٠,٦	٥,٧
المطلوبات من القطاع الخاص							
...	٦,٥	٧,٨	١,٤-	١٤,٧
مطلوبات البنوك من المؤسسات العامة							
...	١٠,٢	١٢,٢	١٣,٣	٥,٠
النقود وشبه النقود (ن٣)							
...	١,٠	١,٠	٠,٨	٠,٧
سعر الفائدة على الودائع (%/٣)							
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
مالية الحكومة المركزية							
٣٧,٣	٤٠,٢	٤١,٨	٤٤,٤	٤٧,٧	٥٠,٦	٤٩,٩	٤٣,٤
الإيرادات							
٣٢,٤	٣٥,٢	٣٦,٨	٣٩,٣	٤٢,٨	٤٦,٠	٤٦,٢	٣٩,٢
منها: النفطية							
٣٨,٦	٣٨,٨	٣٧,٨	٣٧,٥	٣٧,٧	٣٤,١	٣٦,٩	٣٨,٢
التنفقات							
٢٥,٢	٢٥,٢	٢٤,١	٢٣,٧	٢٣,٨	٢٢,٨	٢٤,٦	٢٦,٦
التنفقات الجارية							
١٣,٤	١٣,٦	١٣,٧	١٣,٨	١٣,٩	١١,٣	١٢,٣	١١,٦
صافي اقتناء الأصول غير المالية							

الجدول ١ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٠-٢٠١٧

التوقعات		التقديرات الأولية						
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
١,٣-	١,٤	٤,١	٦,٩	١٠,٠	١٦,٥	١٣,٠	٥,١	صافي الإقراض (+) الاقتراض (-)
٣٣,٧-	٣٣,٨-	٣٢,٧-	٣٢,٥-	٣٢,٨-	٢٩,٥-	٣٣,٢-	٣٤,١-	باستثناء الإيرادات النفطية
٦٠,٧-	٦٣,٤-	٦٤,٢-	٦٧,١-	٧٢,٨-	٧٠,١-	٧٧,٤-	٦٨,٢-	العجز الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٤,٧	٤,٩	٥,١	٥,٢	٥,٣	٥,٤	٦,١	٩,٨	إجمالي الدين المحلي على الحكومة المركزية
٢٥,٢	٢٥,٨	٢٥,١	٢٤,٥	٢٣,٦	٢٠,٦	٢١,١	٢٢,٦	رصيد الموارد إجمالي الاستثمار ٤/
٨,٤	٨,٥	٨,٦	٨,٧	٨,٧	٧,١	٧,٧	٨,٥	الحكومي
١٥,٣	١٥,٧	١٤,٩	١٤,٢	١٣,٢	١١,٨	١١,٤	١٣,٢	الخاص
٣٧,٦	٣٨,٢	٣٩,٤	٤١,٧	٤٥,٩	٤٧,٢	٤٧,١	٣٧,٢	الإدخار القومي
١٢,١	١٥,٠	١٧,٨	٢٠,٧	٢٣,٩	٢٧,٨	٢٥,٣	١٦,٨	الحكومي
٢٥,٥	٢٣,٢	٢١,٧	٢١,١	٢٢,٠	١٩,٤	٢٢,٠	٢٠,٤	الخاص
(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)								
								بنود للتذكير:
١٢١٣,٩	١١٢٨,٨	١٠٤٦,٣	٩٥٣,٦	٨٤٣,٥	٧٠١,٨	٥٣٥,٩	٤٤١,٠	صافي الأصول الأجنبية الكلية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٤٥,٣	٤٥,١	٤٤,٧	٤٣,٦	٤١,٢	٣٦,٢	٢٩,٢	٢٦,٢	بشهور الواردات من السلع والخدمات ٥/
...	٩٣,٩	٩٣,٨	مجموع الدين الخارجي ٦/
...	٤٣,٧	٤٣,١	منه: الدين القصير الأجل ٦/
٣٨,٤	٣٧,٥	٣٦,٤	٣٥,٢	٣٣,٦	٣٢,٧	٣٣,٢	٣٨,٢	واردات السلع والخدمات/إجمالي الناتج المحلي
...	١٠٢,٤	١٠٤,٩	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (٢٠٠٠=١٠٠)
...	٣,٧٥	٣,٧٥	متوسط سعر صرف الريال السعودي/الدولار الأمريكي
...	٦٤١٨	٦٦٢١	المؤشر العام لأسعار الأسهم (TASI)
								المصادر: الحكومة السعودية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
								١/ يشمل الإنتاج من المنطقة المحايدة والمكثفات.
								٢/ يشمل المنتجات المكررة.
								٣/ الودائع بالريال السعودي لثلاثة أشهر.
								٤/ تشمل تغيرات المخزون.
								٥/ اثنتا عشر شهرا القادمة.
								٦/ قاعدة بيانات الدين الخارجي المشتركة بين بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، وأصبحت تغطية القروض الثنائية والائتمان التجاري أقل شمولاً.

الجدول ٢ - المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٧-٢٠١٠

الموازنة		التوقعات		الموازنة		التوقعات		الموازنة		التوقعات	
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
بمليارات الريالات السعودية											
١٠٩١,٨	١١٢٥,١	١١٢٨,٤	١١٦٢,١	١٢٣٤,٥	١٢٧٨,٤	٧٠٢,٠	١١١٧,٨	٥٤٠,٠	٧٤١,٦	٤٧٠,٠	الإيرادات
٩٤٦,٩	٩٨٥,٣	٩٩٢,٧	١٠٣٠,٧	١١٠٧,٤	١١٦٢,٥	٦٢١,٠	١٠٣٤,٤	٤٦٨,٠	٦٧٠,٣	٤٠٠,٠	النفطية
١٤٥,٠	١٣٩,٨	١٣٥,٧	١٣١,٤	١٢٧,١	١١٥,٩	٨١,٠	٨٣,٤	٧٢,٠	٧١,٤	٧٠,٠	غير النفطية
٩,٥	٨,٤	٨,١	٧,١	٦,٩	٦,٩	١٠,٠	٤,٩	٦,٠	٢,٩	٥,٢	دخل الاستثمار
١٦,٨	١٥,٤	١٤,٢	١٣,١	١١,٩	١٠,٧	٧,٠	٩,٥	٦,٩	٧,١	٦,٤	ضرائب الدخل/١
٣٩,٩	٣٨,٧	٣٧,٦	٣٧,٧	٣٦,٨	٣٥,٧	٣٣,٤	٣٣,١	٤٠,٦	٣٠,٩	٣٣,٥	الرسوم والأتعاب
١٩,١	١٩,٥	١٩,٩	١٩,٦	١٩,٤	١٩,٤	١٥,٨	١٧,٣	١٤,٠	١٤,٧	١٤,٠	الضرائب على التجارة الدولية
٥٩,٧	٥٧,٧	٥٥,٩	٥٤,٠	٥٢,١	٤٣,١	١٤,٨	١٨,٦	٤,٦	١٥,٧	١١,٠	إيرادات أخرى/٢
٣٦,١	٣٥,١	٣٤,٠	٣٣,٠	٣٢,١	٣١,١	١٤,٨	١٨,٦	٤,٦	١٥,٧	١١,٠	إيرادات غير ضريبية
٢٣,٦	٢٢,٧	٢١,٨	٢٠,٩	٢٠,٠	١٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	مساهمة أصحاب العمل في بدل إعانة الباحثين عن العمل
١١٣٠,٣	١٠٨٦,٤	١٠١٨,٦	٩٨٢,١	٩٧٥,٢	٨٦١,٨	٦٩٠,٠	٨٢٦,٧	٥٧٩,٩	٦٥٣,٩	٥٤٠,٠	النفقات
٧٣٧,٩	٧٠٥,٩	٦٤٩,٤	٦٢٠,٨	٦١٦,٥	٥٧٥,٩	٤٦٧,٥	٥٥٠,٥	٣٩٧,٠	٤٥٥,٠	٣٧٢,٨	النفقات الجارية
٣٦٤,١	٣٥٠,٩	٣١١,٩	٢٩٩,٩	٣١٢,٢	٢٧٧,١	٢٦٨,٥	٢٨٩,٠	٢٣٦,٩	٢٤٨,٤	٢٢٣,٩	تعويضات العاملين/٣
١٨٩,٦	١٨٢,٣	١٧٥,٤	١٦٨,٧	١٦١,٨	١٥٤,٦	٨٩,٢	١٥٦,٥	٦٨,٢	١١٤,٨	٦٠,٨	مشتريات السلع والخدمات
١٠,٩	١٠,٩	١٠,٩	١٠,٩	١٠,٨	١٠,٧	٨,٢	١٠,٦	٦,٦	٥,٩	٦,٦	الدعم
٥٥,٦	٥٣,٥	٥١,٥	٤٩,٣	٤٧,٢	٥٥,٨	٢٤,٦	٢٤,٨	١٥,٨	٢٠,٦	١٤,٢	المزايا الاجتماعية/٤
٣٢,٠	٣٠,٨	٢٩,٦	٢٨,٤	٢٧,٢	٢٥,٨	٢٤,٦	٢٤,٨	١٥,٨	٢٠,٦	١٤,٢	مدفوعات الرعاية الاجتماعية
٢٣,٦	٢٢,٧	٢١,٨	٢٠,٩	٢٠,٠	٣٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	بدل إعانة الباحثين عن العمل
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	المعونات الخارجية
٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٣	٦,٣	٦,٤	٧,٨	٨,٦	١٠,٩	١٢,٥	مدفوعات الفائدة
٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٣	٦,٣	٦,٤	٧,٨	٨,٦	١٠,٩	١٢,٥	المحلية
١١٠,٥	١٠١,٢	٩٢,٧	٨٤,٩	٧٧,٥	٧٠,٦	٦٩,٧	٦١,٠	٦٠,١	٥٣,٨	٥٤,١	العمليات والصيانة
٣٩٢,٤	٣٨٠,٥	٣٦٩,١	٣٦١,٣	٣٥٨,٧	٢٨٥,٩	٢٢٢,٥	٢٧٦,٢	١٨٣,٠	١٩٨,٨	١٦٧,٢	صافي اقتناء الأصول غير المالية/٥
٣٥٣,٩	٤١٩,٢	٤٧٨,٩	٥٤١,٣	٦١٨,٠	٧٠٢,٥	٢٣٤,٥	٥٦٧,٣	١٤٣,٠	٢٨٦,٦	٩٧,٢	إجمالي رصيد التشغيل
٣٨,٤-	٣٨,٧	١٠٩,٨	١٨٠,٠	٢٥٩,٣	٤١٦,٦	١٢,٠	٢٩١,١	٣٩,٩-	٨٧,٧	٧٠,٠-	صافي الإقراض (+) / الاقتراض (-)
(% من إجمالي الناتج المحلي)											
٣٧,٣	٤٠,٢	٤١,٨	٤٤,٤	٤٧,٧	٥٠,٦	٢٧,٨	٤٩,٩	٢٤,١	٤٣,٤	٣٣,٣	الإيرادات
٣٢,٤	٣٥,٢	٣٦,٨	٣٩,٣	٤٢,٨	٤٦,٠	٢٤,٦	٤٦,٢	٢٠,٩	٣٩,٢	٢٨,٣	النفطية
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٤,٩	٤,٦	٣,٢	٣,٧	٣,٢	٤,٢	٥,٠	غير النفطية
٣٨,٦	٣٨,٨	٣٧,٨	٣٧,٥	٣٧,٧	٣٤,١	٢٧,٣	٣٦,٩	٢٥,٩	٣٨,٢	٣٨,٢	النفقات
٢٥,٢	٢٥,٢	٢٤,١	٢٣,٧	٢٣,٨	٢٢,٨	١٨,٥	٢٤,٦	١٧,٧	٢٦,٦	٢٦,٤	النفقات الجارية
١٢,٤	١٢,٥	١١,٦	١١,٤	١٢,١	١١,٠	١٠,٦	١٢,٩	١٠,٦	١٤,٥	١٥,٩	تعويضات العاملين/٣
٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٤	٦,٣	٦,١	٣,٥	٧,٠	٣,٠	٦,٧	٤,٣	مشتريات السلع والخدمات
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٥	الدعم
١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٨	٢,٢	١,٠	١,١	٠,٧	١,٢	١,٠	المزايا الاجتماعية/٤

الجدول ٢ - المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٠-٢٠١٧

الموازنة		التوقعات		الموازنة		التقديرات الأولية		الموازنة		الموازنة	
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٠	
(بمليارات الريالات السعودية)											
١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,٠	١,٠	١,١	٠,٧	١,٢	١,٠	مدفوعات الرعاية الاجتماعية
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	١,٢						بدل إعانة الباحثين عن العمل
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٩	مدفوعات الفائدة المحلية
٣,٨	٣,٦	٣,٤	٣,٢	٣,٠	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٧	٣,١	٣,٨	العمليات والصيانة
١٣,٤	١٣,٦	١٣,٧	١٣,٨	١٣,٩	١١,٣	٨,٨	١٢,٣	٨,٢	١١,٦	١١,٨	صافي اقتناء الأصول غير المالية /
١٢,١	١٥,٠	١٧,٨	٢٠,٧	٢٣,٩	٢٧,٨	٩,٣	٢٥,٣	٦,٤	١٦,٨	٦,٩	إجمالي رصيد التشغيل
١,٣-	١,٤	٤,١	٦,٩	١٠,٠	١٦,٥	٠,٥	١٣,٠	١,٨-	٥,١	٥,٠-	صافي الإقراض (+) الاقتراض (-)
٣٣,٧-	٣٣,٨-	٣٢,٧-	٣٢,٥-	٣٢,٨-	٢٩,٥-	٢٤,١-	٣٣,٢-	٢٢,٧-	٣٤,١-	٣٣,٣-	(ما عدا الإيرادات النفطية)
بنود للنتيجة:											
٨,٤	٨,٩	٩,٣	٩,٩	١٠,٤	١٠,٣	٦,٧	٨,٣	٦,٩	٨,٢	٧,٧	الإيرادات غير النفطية ما عدا دخل الاستثمار/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
١,١-	١,٦	٤,٣	٧,١	١٠,٣	١٦,٧	٠,٧	١٣,٤	١,٤-	٥,٨	٤,١-	الرصيد الأولي (ما عدا مدفوعات الفائدة)/إجمالي الناتج المحلي
٦٠,٧-	٦٣,٤-	٦٤,٢-	٦٧,١-	٧٢,٨-	٧٠,١-	٥٧,١-	٧٧,٤-	٥٢,٥-	٦٨,٢-	٥٤,٦-	الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٤,٧	٤,٩	٥,١	٥,٢	٥,٣	٥,٤	...	٦,١	...	٩,٨	...	إجمالي الدين المحلي/إجمالي الناتج المحلي
٢٩٢٦,٢	٢٧٩٩,٩	٢٦٩٧,٠	٢٦١٩,٨	٢٥٨٧,٠	٢٥٢٨,٠	٢٥٢٨,٠	٢٢٣٩,١	٢٢٣٩,١	١٧٠٩,٧	١٤١٢,٦	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمليارات الريالات السعودية)
١٦١١,٧	١٤٨٣,٠	١٣٦٥,٠	١٢٥٧,٦	١١٥٥,٩	١٠٥٤,٤	١٠٥٤,٤	٩٥٠,٥	٩٥٠,٥	٨٣٧,٥	٨٣٧,٥	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)

المصادر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

- ١/ تشمل إيرادات الزكاة.
- ٢/ تشمل مساهمة أصحاب العمل في برنامج "حافز" لإعانة الباحثين عن العمل.
- ٣/ تشمل راتب الشهر الإضافي وفقاً للتقويم الهجري في أعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٣ و ٢٠١٦.
- ٤/ تشمل تحويلات أموال الزكاة، وتحويلات مدفوعات الرعاية الاجتماعية وبدلات إعانة الباحثين عن العمل.
- ٥/ يشمل التحويلات الرأسمالية لصندوق التنمية العقارية والبنك السعودي للتسليف والادخار.

الجدول ٣ - المملكة العربية السعودية: عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة العامة، ٢٠١١-٢٠٠٦					
(% من إجمالي الناتج المحلي)					
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
أولاً - موازنة الحكومة المركزية					
٤٩,٩	٤٣,٤	٣٦,١	٦١,٦	٤٤,٦	٥٠,٨
الإيرادات					
٣٦,٩	٣٨,٢	٤٣,٤	٢٩,٩	٣٢,١	٢٩,٠
النفقات					
١٣,٠	٥,١	٧,٤-	٣١,٧	١٢,٥	٢١,٩
الرصيد الكلي					
١٣,٤	٥,٨	٦,٤-	٣٢,٧	١٤,٠	٢٣,٩
ثانياً - المؤسسات الحكومية المستقلة					
المؤسسة العامة للتقاعد					
١,٥	٢,٢	٢,٧	٢,٢	٢,٩	٢,٨
الإيرادات					
٠,٨	٠,٩	١,٠	٠,٧	٠,٩	٠,٨
منها: مساهمة الحكومة					
١,٧	٢,٢	٢,٢	١,٦	١,٨	١,٦
النفقات					
٠,٢-	٠,٠	٠,٥	٠,٦	١,١	١,٢
الرصيد الكلي					
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية					
١,١	١,٥	١,٤	١,١	١,٦	١,٤
الإيرادات					
٠,٤	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤
النفقات					
٠,٧	٠,٩	٠,٨	٠,٦	١,١	١,٠
الرصيد الكلي					
ثالثاً - صندوق الاستثمارات العامة					
٠,٧	١,٠	٠,٨	١,١	١,٣	١,٥
الإيرادات					
٠,٢	٣,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٠	٠,١
النفقات					
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١
منها: تحويل إلى الموازنة					
٠,٥	٢,٦-	٠,٢	٠,٦	١,٣	١,٤
الرصيد الكلي					
رابعاً - الحكومة العامة (= أولاً + ثانياً + ثالثاً)					
١٤,٠	٣,٥	٥,٩-	٣٣,٧	١٦,٠	٢٥,٥
الرصيد الكلي					
١٤,٣	٤,١	٤,٩-	٣٤,٧	١٧,٥	٢٧,٦
الرصيد الأولي					
بنود للتذكير: صافي الأصول (+)/الديون (-)					
٤٧,٧	٤٩,٢	٥٠,٢	٤٥,٨	١٧,١	١,٧-
١ - الحكومة المركزية					
٣٤,٨	٤٥,٠	٤٨,٨	٣٥,٥	٥٠,٧	٤٥,٢
٢ - المؤسسات الحكومية المستقلة					
١٩,٢	٢٤,٦	٢٧,٣	١٩,٨	٢٨,٨	٢٧,٨
منها: المؤسسة العامة للتقاعد					
١٥,٦	٢٠,٣	٢١,٥	١٥,٨	٢١,٩	١٧,٤
منها: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية					
٩,٣	١١,٥	١٢,٨	١٠,٠	١١,٦	٩,٦
٣ - صندوق الاستثمارات العامة					
٩١,٧	١٠٥,٧	١١١,٨	٩١,٣	٧٩,٤	٥٣,١
٤ - الحكومة العامة (= ١ + ٢ + ٣)					
١٣,٢	١٤,٧	١٧,٣	٩,٤	١٣,٨	٩,٧
٥ - مؤسسة النقد العربي السعودي					
١٠,٠	٦,٤	٨,٠	٦,٠	٨,٣	٩,٨
٦ - مؤسسات الإقراض المتخصصة (ما عدا صندوق الاستثمارات العامة)					
١١٤,٩	١٢٦,٨	١٣٧,١	١٠٦,٧	١٠١,٦	٧٢,٥
٧ - صافي الأصول الموحدة للحكومة العامة والقطاع العام المالي (= ٤ + ٥ + ٦)					

المصادر: وزارة المالية، والمؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٤ - المملكة العربية السعودية: ملخص ميزان المدفوعات، ٢٠٠٩-٢٠١٧

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	التقديرات								
	التوقعات			الأولية					
	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
الحساب الجاري	٩٦,٧	٩٣,٠	١٠٣,٤	١٢٠,٦	١٥٣,٨	١٧٩,٢	١٥٨,٥	٦٦,٨	٢١,٠
(% من إجمالي الناتج المحلي)	١٢,٤	١٢,٤	١٤,٤	١٧,٢	٢٢,٣	٢٦,٥	٢٦,٥	١٤,٦	٥,٦
الميزان التجاري	١٩١,٥	٢٠١,٠	٢١٣,٥	٢٢٩,٤	٢٥٧,٠	٢٧٦,٦	٢٤٤,٩	١٥٣,٩	١٠٥,٤
الصادرات	٣٧٥,٨	٣٧٢,٩	٣٧٤,١	٣٨٠,٢	٣٩٨,٨	٤١١,٣	٣٦٥,٠	٢٥١,٥	١٩٢,٦
الصادرات النفطية/١	٢٩٦,٥	٣٠٠,٧	٣٠٨,٣	٣٢٠,١	٣٤٣,٨	٣٦١,٠	٣١٧,٩	٢١٥,٥	١٦٣,٣
صادرات أخرى وبلغ معاد تصديرها	٧٩,٣	٧٢,٢	٦٥,٨	٦٠,١	٥٥,٠	٥٠,٤	٤٧,٢	٣٦,٠	٢٩,٣
سلع معاد تصديرها	٩,٤	٨,٦	٧,٨	٧,٢	٦,٥	٦,٠	٥,٢	٥,٢	٦,٣
صادرات أخرى	٦٩,٨	٦٣,٦	٥٨,٠	٥٢,٩	٤٨,٤	٤٤,٤	٤١,٩	٣٠,٧	٢٢,٩
الواردات (فوب)	١٨٤,٣-	١٧١,٩-	١٦٠,٦-	١٥٠,٧-	١٤١,٨-	١٣٤,٨-	١٢٠,٢-	٩٧,٦-	٨٧,٢-
الخدمات والدخل والتحويلات	٩٤,٨-	١٠٨,١-	١١٠,٢-	١٠٨,٨-	١٠٣,٢-	٩٧,٤-	٨٦,٤-	٨٧,١-	٨٤,٤-
المتحصلات	٦٥,٦	٤١,٥	٢٩,٣	٢١,١	١٩,٤	١٧,٧	٢٢,١	١٨,٦	١٩,٢
دخل الاستثمار/٢	٤٨,١	٢٥,٥	١٤,٤	٧,١	٥,٩	٤,٧	١٠,٣	٧,٧	٩,٢
أخرى	١٧,٥	١٦,٠	١٤,٩	١٤,٠	١٣,٤	١٣,٠	١١,٧	١٠,٩	١٠,٠
المدفوعات	١٦٠,٤-	١٤٩,٦-	١٣٩,٤-	١٢٩,٩-	١٢٢,٦-	١١٥,٠-	١٠٨,٤-	١٠٥,٧-	١٠٣,٦-
الشحن والتأمين	٢٤,٨-	٢٣,٢-	٢١,٧-	٢٠,٣-	١٩,٤-	١٨,٤-	١٧,٣-	١٤,٤-	١٢,٩-
خدمات القطاع الخاص الأخرى	٥٥,٧-	٥٢,١-	٤٨,٨-	٤٥,٧-	٤٣,٤-	٤١,١-	٣٨,٦-	٣٧,٥-	٣٥,٠-
خدمات حكومية أخرى	٣٥,٧-	٣٣,٤-	٣١,٢-	٢٩,٢-	٢٧,٨-	٢٦,٣-	٢٤,٧-	٢٧,٥-	٢٩,٩-
التحويلات الخاصة (صافية)	٤٤,٣-	٤٠,٨-	٣٧,٦-	٣٤,٧-	٣٢,٠-	٢٩,٢-	٢٧,٨-	٢٦,٣-	٢٥,٨-
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	١١,٦-	١٠,٣-	١٠,٥-	١٠,٢-	١١,٨-	١٣,٠-	١٤,٠-	٢,٧	٧,٢
الاستثمار المباشر	١٦,١	١٥,٦	١٥,٢	١٤,٧	١٤,٣	١٣,٨	١٣,٢	٢٥,٣	٣٤,٣
في الخارج	٥,٣-	٤,٩-	٤,٥-	٤,٢-	٣,٨-	٣,٥-	٣,٢-	٣,٩-	٢,٢-
في الاقتصاد السعودي	٢١,٤	٢٠,٥	١٩,٧	١٨,٩	١٨,١	١٧,٣	١٦,٤	٢٩,٢	٣٦,٥
استثمار الحافظة	١٠,٤-	٩,٩-	١٠,٩-	١٢,٦-	١٥,٨-	١٨,٢-	١٦,٢-	١٥,٢-	٢٠,١-
أصول	٩,٤-	٩,٠-	١٠,٠-	١١,٧-	١٥,٠-	١٧,٤-	١٥,٤-	١٦,٧-	٢٠,١-
خصوم	١,٠-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٧-	١,٥	٠,٠
استثمارات أخرى	١٧,٣-	١٦,٠-	١٤,٧-	١٢,٣-	١٠,٣-	٨,٦-	١١,١-	٧,٥-	٦,٩-
أصول	١٧,٤-	١٦,١-	١٤,٨-	١٢,٤-	١٠,٤-	٨,٦-	٧,١-	٦,٥-	٩,٥-
خصوم	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٤,٠-	١,٠-	٢,٦
صافي السهو والخطأ							٤٨,٥-	٣٤,٤-	٦٠,٨-

الجدول ٤ - المملكة العربية السعودية: ملخص ميزان المدفوعات، ٢٠٠٩-٢٠١٧

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	التقديرات						التوقعات		
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الرصيد الكلي	٩٦,٠	٣٥,١	٣٢,٦-	١٦٦,٢	١٤٢,٠	١١٠,٤	٩٢,٩	٨٢,٧	٨٥,١
(% من إجمالي الناتج المحلي)	١٦,١	٧,٧	٨,٦-	٢٤,٦	٢٠,٦	١٥,٨	١٢,٩	١١,١	١٠,٩
التمويل	٩٦,٠-	٣٥,١-	٣٢,٦	١٦٦,٢-	١٤٢,٠-	١١٠,٤-	٩٢,٩-	٨٢,٧-	٨٥,١-
التغيرات في صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (الزيادة -)	٩٤,٨-	٣٥,١-	٣٢,٦	١٦٦,٢-	١٤٢,٠-	١١٠,٤-	٩٢,٩-	٨٢,٧-	٨٥,١-
بنود للتذكير:									
إجمالي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	٥٣٦,٩	٤٤٣,٧	٤٠٨,٦	٧٠٢,٨	٨٤٤,٥	٩٥٤,٧	١٠٤٧,٣	١١٢٩,٨	١٢١٤,٦
(محسوبا بشهور الواردات)/٣	٢٩,٢	٢٦,٥	٢٧,٧	٣٦,٣	٤١,٢	٤٣,٧	٤٤,٨	٤٥,١	٤٥,٣
سعر النفط حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (دولار أمريكي/برميل)	١٠٤,٠	٧٩,٠	٦١,٨	١١٤,٧	١١٠,٠	١٠٢,٨	٩٧,٢	٩٣,٣	٩١,٠
متوسط سعر النفط السعودي (دولار أمريكي/برميل)/٤	٩٩,٧	٧٥,٨	٥٩,٢	١٠٩,٩	١٠٥,٤	٩٨,٥	٩٣,١	٨٩,٥	٨٧,٢
إنتاج النفط (مليون برميل/يوم)	٩,٦	٨,٤	٨,٤	١٠,١	١٠,١	١٠,١	١٠,٣	١٠,٥	١٠,٧
صادرات النفط (مليون برميل/يوم)	٨,٦	٧,٦	٧,٣	٩,٠	٨,٩	٨,٩	٩,١	٩,٢	٩,٣
صادرات النفط/إجمالي الصادرات	٨٧,١	٨٥,٧	٨٤,٨	٨٧,٨	٨٦,٢	٨٤,٢	٨٢,٤	٨٠,٦	٧٨,٩
الواردات/إجمالي الناتج المحلي	٢٠,١	٢١,٤	٢٣,١	٢٠,٠	٢٠,٥	٢١,٥	٢٢,٣	٢٣,٠	٢٣,٦
إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٥٩٧,٩	٤٥٦,٥	٣٧٧,٢	٦٧٥,٠	٦٩٠,٨	٦٩٩,٥	٧٢٠,٢	٧٤٧,٦	٧٨١,٤
التغير السنوي (%)									
الصادرات غير النفطية	٣١,٣	٢٢,٨	٩,٩	٦,٨	٩,١	٩,٣	٩,٦	٩,٧	٩,٧
واردات السلع	٢٣,٢	١١,٩	١٤,٢-	١٢,١	٥,٢	٦,٣	٦,٦	٧,٠	٧,٢

المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ باستثناء صادرات وقود السفن.

٢/ تمثل العائد على صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والمؤسسات الحكومية المستقلة والقطاع الخاص.

٣/ واردات السلع والخدمات على مدى الاثني عشر شهرا القادمة ما عدا واردات تجارة العبور.

٤/ متوسط سعر كل صادرات النفط، بما في ذلك المنتجات المكررة.

الجدول ٥ - المملكة العربية السعودية: المسح النقدي، ٢٠٠٩ - ٢٠١٣					
التوقعات	التقديرات الأولية				
	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٣٣٢٠,٦	٢٧٧٦,١	٢١٤٠,٤	١٧٤٩,٩	١٦٣١,٣	الأصول الأجنبية (صافية)
٣١٥٨,٩	٢٦٢٨,٢	٢٠٠٧,١	١٦٥١,٥	١٥٢٠,٠	مؤسسة النقد العربي السعودي
١٦١,٨	١٤٧,٩	١٣٣,٣	٩٨,٤	١١١,٢	البنوك التجارية
٥٥٢,٢-	٤١٢,٣-	١٣٥,٥-	١٨,٢-	١٧,٤-	الائتمان المحلي (صاف)
١٦٧٣,٨-	١٤٢٩,٨-	١٠٢٥,٧-	٨٢٦,٢-	٧٧٩,٧-	صافي المطالبات على الحكومة
١٤٤,٠	١٦٠,٠	١٧٧,٨	١٨٢,٠	١٥٤,٢	مطالبات على الحكومة
١٨١٧,٨-	١٥٨٩,٨-	١٢٠٣,٥-	١٠٠٨,٣-	٩٣٣,٩-	ودائع حكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي/١
٣٦,٥	٣٤,٣	٣١,٨	٣٢,٣	٢٨,١	المطالبات على المؤسسات العامة
١٠٨٥,٠	٩٨٣,٢	٨٥٨,٤	٧٧٥,٨	٧٣٤,٢	المطالبات على القطاع الخاص
١٥١٣,٢	١٣٧٣,١	١٢٢٣,٦	١٠٨٠,٤	١٠٢٨,٩	النقود وشبه النقود (ن٣)
٨٣٥,٣	٧٧٠,٣	٧٦١,٠	٦٢٥,٦	٥٢١,٦	النقود (ن١)
١٤١,٦	١٣٠,٦	١١٩,٩	٩٥,٥	٨٨,٤	النقد المتداول خارج البنوك
٦٩٣,٧	٦٣٩,٨	٦٤١,١	٥٣٠,١	٤٣٣,٢	الودائع تحت الطلب
٦٧٧,٩	٦٠٢,٨	٤٦٢,٦	٤٥٤,٨	٥٠٧,٤	شبه النقود
٤٤٧,٦	٣٩٨,٠	٣٠٥,٤	٢٩٨,٣	٣٢٣,٤	الودائع لأجل والودائع الادخارية
٢٣٠,٣	٢٠٤,٨	١٥٧,١	١٥٦,٥	١٨٤,٠	الودائع شبه النقدية الأخرى
١٢٥٥,٢	٩٩٠,٧	٧٨١,٣	٦٥١,٤	٥٨٥,٠	بنود أخرى (صافي الخصوم)
٣٤٣,٩	٣٥٣,٤	٣٢٧,٥	٢٩٦,٩	٢٥٧,٥	بنود للتذكرة: صافي الأصول الأجنبية لدى المؤسسات الحكومية المستقلة
(التغيرات %، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
١٩,٦	٢٩,٧	٢٢,٣	٧,٣	٣,١-	الأصول الأجنبية (صافية)
٣٣,٩	٢٠٤,٣	٦٤٥,٩	٤,٧	٧٧,١-	الائتمان المحلي (صاف)
١٧,١	٣٩,٤	٢٤,١	٦,٠	٧,٤-	صافي المطالبات على الحكومة
١٤,٣-	٣٢,١-	١٩,٤-	٨,٠-	١١,٣	ودائع حكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (الزيادة -) /١
٦,٥	٧,٨	١,٤-	١٤,٧	١٢,٣-	المطالبات على المؤسسات العامة
١٠,٤	١٤,٥	١٠,٦	٥,٧	٠,٠	المطالبات على القطاع الخاص
١٠,٢	١٢,٢	١٣,٣	٥,٠	١٠,٧	النقود وشبه النقود
٢٦,٧	٢٦,٨	١٩,٩	١١,٤	١٣,٨-	بنود أخرى (صافي الخصوم)
(التغيرات %، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
...	...	٢٠٨,٤	١٩٢,٢	١٧٨,٠	بنود للتذكرة ائتمان مؤسسات الإقراض المتخصصة (بمليارات الريالات السعودية)
٥٨,٥	٥٤,٣	٥٤,٦	٦٣,٢	٧٢,٨	نسبة ن٣ إلى إجمالي الناتج المحلي
١٣٣,٣	١٣٢,٦	١٣١,١	١٣١,٣	١٣٩,٥	نسبة ن٣ إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٩٥,٦	٩٥,٠	٩٢,٠	٩٤,٣	٩٩,٦	نسبة المطالبات على القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.					
/١ تشمل الودائع بخلاف ودائع الحكومة المركزية.					

الجدول ٦ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٦-٢٠١١

(%)، ما لم يُذكر خلاف ذلك

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
القطاع المصرفي					
هيكل القطاع المصرفي					
٢٣	٢٣	٢٣	٢٢	٢٢	١٦
عدد البنوك المرخصة					
عدد البنوك التي تمثل:					
٢	٢	٢	٢	٢	٢
٢٥% من إجمالي الأصول					
٦	٦	٦	٦	٦	٦
٧٥% من إجمالي الأصول					
٧١,٩	٨٤,٥	٩٧,٩	٧٣,٥	٧٥,١	٦٥,٠
إجمالي الأصول (% من إجمالي الناتج المحلي)					
١٣,٥	١٣,٦	١٥,٤	١١,٨	١٣,٧	١٥,١
منها: أصول مقومة بالعملة الأجنبية (% من إجمالي الأصول)					
٣٩,٩	٤٦,٣	٥٢,٦	٤٢,١	٤١,٦	٣٧,٥
إجمالي القروض (% من إجمالي الناتج المحلي)					
٣٨,٤	٤٤,٣	٥٠,٦	٤٠,٢	٣٩,٠	٣٤,٩
الائتمان إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)					
٥١,٤	٥٨,٨	٦٧,٩	٤٧,٨	٥٠,٢	٤٤,٦
إجمالي الودائع، باستثناء الودائع بين البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)					
---	---	---	---	---	٠,٤
الائتمان من البنك المركزي إلى البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)					
كفاية رأس المال					
١٧,٤	١٧,١	١٦,٥	١٦,٠	٢٠,٦	٢١,٩
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر					
جودة الأصول					
٥٥,٨	٥٥,٢	٥٧,٤	٥٧,٩	٥٢,٠	٥٤,٢
صافي القروض إلى إجمالي الأصول					
٢,٣	٣,٠	٣,٣	١,٤	٢,١	٢,٠
إجمالي القروض المتعثرة إلى صافي القروض					
١٣٢,٨	١١٥,٧	٨٩,٨	١٥٣,٣	١٤٢,٩	١٨٢,٣
مجموع المخصصات إلى إجمالي القروض المتعثرة					
٣,٠-	٢,٧-	١,٤	٣,٨-	٣,٥-	٦,٢-
صافي القروض المتعثرة إلى مجموع رأس المال/١					
٣,١	٣,٥	٣,٠	٢,١	٣,٠	٣,٦
مجموع مخصصات خسائر القروض (% من مجموع القروض)					
٨,١	٧,٢	٦,١	٧,٣	٧,٣	٧,٦
قروض قطاع العقار والتشييد إلى مجموع القروض					
١٣,٠	١١,٦	١٠,٢	١٠,٧	٩,١	٧,٦
قروض قطاع الصناعات المحلية إلى مجموع القروض					
٩٦,٢	٩١,٤	٨١,٠	٩٦,٠	٩٦,٦	٩١,٥
حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية إلى مجموع الأصول					
الربحية					
١٨,٤	٢,٦-	١٠,٤-	١,١-	١٢,٧-	٣٥,٣
الأرباح (التغير) (%)					
٢,٠	١,٩	١,٩	٢,٧	٢,٨	٤,٣
متوسط العائد على الأصول قبل خصم الضرائب					
١٤,٥	١٣,٦	١٣,٧	٢٠,٤	٢٢,٢	٣٠,٤
العائد على أسهم رأس المال					
٤٦,٩	٥٢,٧	٥٥,٤	٥١,١	٣٨,٧	٣١,٠
النفقات بخلاف الفائدة إلى مجموع الدخل /٢					
٤,٤	٤,٣	٤,٤	٤,٠	٣,٢	٤,١
متوسط هامش الإقراض					
السيولة					
٢٢,٦	٢٤,٧	٢٥,٣	٢٢,٨	٢٢,٢	٢٥,٤
الأصول السائلة إلى مجموع الأصول					
٣٧,٠	٣٩,٧	٤٠,٦	٣٩,٧	٣٨,٣	٤٠,٠
الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل /٣					
١٣٥,٩	١٣٦,٠	١٢٨,٦	١٢٣,٩	١٣٦,٤	١٣٧,٤
ودائع العملاء إلى صافي القروض					
٥٨,١	٥٣,٨	٤٦,١	٤٠,٥	٤٣,٤	٤١,٢
الودائع تحت الطلب إلى مجموع ودائع العملاء					

الجدول ٦ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٦-٢٠١١

(%)، ما لم يُذكر خلاف ذلك

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
						الحساسية لمخاطر السوق
١٤,٦	١٣,٠	١٦,١	١٥,٥	١٥,٤	١٩,٣	الودائع المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الودائع
١٢,٣	١٣,٣	١٣,٩	١٣,٤	١١,٤	٨,٧	القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض
٤٧,٩	٤٢,٢	٣٩,٢	٥٤,٥	٥٣,٠	٤٩,٢	حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الأصول
٦,٧	١٠,٢	٨,٦	٤,٥	٣,١	٣,٠	صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال
						سوق الأسهم
٥٩,٢	٧٩,١	٨٥,٤	٥٢,٢	١٣٦,٠	٩٢,٦	رسملة سوق الأسهم (% من إجمالي الناتج المحلي)
						المؤشر العام لأسعار سوق الأسهم
٣,١-	٨,٢	٢٧,٥	٥٦,٥-	٣٩,١	٥٢,٥-	(التغير %)
١٢,٧-	٦,٦	١٥,٣	٥٥,٦-	٣١,٠	٤٢,٧-	مؤشر أسعار أسهم البنوك (التغير %)
						المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.
						١/ الإشارة السالبة تعبر عن زيادة المخصصات على إجمالي القروض المتعثرة.
						٢/ مجموع الدخل يشمل صافي الدخل من الفائدة وإجمالي الدخل من مصادر غير الفائدة.
						٣/ الخصوم قصيرة الأجل تشمل الودائع تحت الطلب التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٩٠ يوماً أو أقل، أما الأصول السائلة فتشمل النقد والذهب والسندات وأذون الخزانة الحكومية السعودية، والودائع بين البنوك التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٣٠ يوماً.

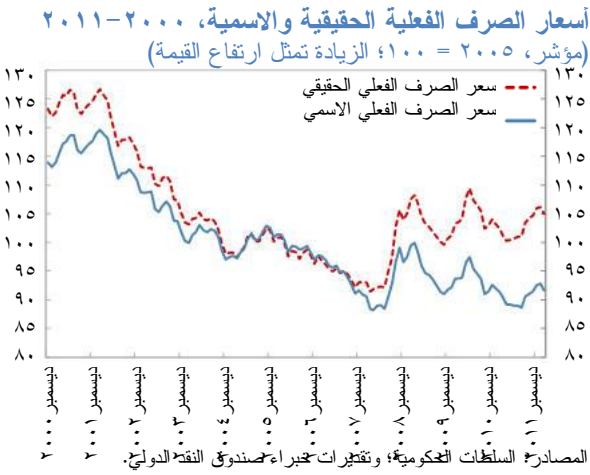
الملحق الأول: التقدم المحرز فيما يتعلق بأهم توصيات التقرير التحديتي لبرنامج تقييم القطاع المالي

التقدم المحرز	التوصيات
تنظيم البنوك والأوراق المالية	
بناء على تقييم مؤسسة النقد العربي السعودي يتبين أن قانون الرقابة المصرفية الحالي لا يزال يوفر أساساً قوياً للرقابة الفعالة. ولن يتعين الحصول على موافقة وزارية إلا في أوقات الضغوط الحادة وما تعتبره مؤسسة النقد بمثابة وسيلة لضمان التواصل مع مجلس الوزراء.	<ul style="list-style-type: none"> • تحديث قانون الرقابة المصرفية والقضاء على الحاجة إلى موافقة وزارية على قرارات معينة تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي.
لم يطرأ أي تغيير على هذا التشريع. غير أن مؤسسة النقد العربي السعودي تتوقع التزام البنوك بعدم تجاوز حدود الانكشاف نسبة ١٥% من رأس المال والاحتياطيات.	<ul style="list-style-type: none"> • عدم السماح بعد الآن بحالات انكشاف كبيرة تصل إلى ٥٠% من رؤوس أموال البنوك.
قامت هيئة السوق المالية بتشكيل لجنة داخلية لمناقشة التوصيات ذات الصلة الصادرة عن برنامج تقييم القطاع المالي، بما في ذلك سياسات الإفصاح.	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الشفافية التنظيمية لهيئة السوق المالية من خلال الكشف التام عن إجراءات الإنفاذ، والتفسيرات، وقواعد التمويل.
الاستقرار النظامي	
تجري مؤسسة النقد العربي السعودي حالياً تقييماً لمدى الحاجة إلى نموذج رسمي للتنبؤ بالسيولة.	<ul style="list-style-type: none"> • استحداث إطار رسمي للتنبؤ بالسيولة.
نشرت مؤسسة النقد العربي السعودي "وضع الاستثمار الدولي" في عام ٢٠١٢ (على أساس سنوي)، وتعتزم تقديم بيانات مصرفية موحدة وحسب الموقع إلى بنك التسويات الدولية بالإضافة إلى تقديم مجموعة فرعية من البيانات ربع السنوي حول مؤشر السلامة المالية إلى صندوق النقد الدولي بنهاية عام ٢٠١٢.	<ul style="list-style-type: none"> • تحسين بيانات الأنشطة المالية التي تنفذها البنوك والشركات عبر الحدود.
لا توجد خطط لزيادة مخزون الأوراق المالية الحكومية أو الاحتفاظ بمخزون ثابت منها. غير أن كيانات القطاع العام زادت مؤخراً من إصدارات الصكوك.	<ul style="list-style-type: none"> • الاحتفاظ بمخزون ثابت من الأوراق المالية الحكومية، والإصدارات الدورية للمساعدة على توفير ركيزة لمنحنى عائد قوي.
ترى الحكومة أن الإطار القانوني الحالي كاف ويحقق الغرض منه.	<ul style="list-style-type: none"> • استحداث قانون نظم الدفع.
صدر في نوفمبر ٢٠١١ مجموعة من القواعد التفصيلية التي تجعل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باستخدام مجموعة واسعة من الصدمات، ومنها صدمات السيولة، على أساس منظم وإدراج الدروس المستفادة في عملية الرقابة.	<ul style="list-style-type: none"> • إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باستخدام مجموعة واسعة من الصدمات، ومنها صدمات السيولة، على أساس منظم وإدراج الدروس المستفادة في عملية الرقابة.
ترى مؤسسة النقد العربي السعودي أن نظام الرقابة الميدانية الحالي كاف كنظام للإنذار المبكر.	<ul style="list-style-type: none"> • وضع نظام رسمي للإنذار المبكر في القطاع المصرفي.
تشارك مؤسسة النقد العربي السعودي مشاركة فعالة في المحافل الدولية التي تتناول أطر السلامة الاحترازية الكلية وسوف تراجع الإطار المستخدم لديها تماشياً مع الممارسات المثلى الجديدة.	<ul style="list-style-type: none"> • وضع إطار أكثر منهجية وشفافية للسياسات الاحترازية الكلية، والاستعانة بالعمل في المحافل الدولية.
سوف تجري الحكومة تقييماً لمدى الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات الإضافية اللازمة لتعزيز إطار تسوية الأوضاع المصرفية.	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الإطار القانوني لتسوية أوضاع البنوك المتعثرة.

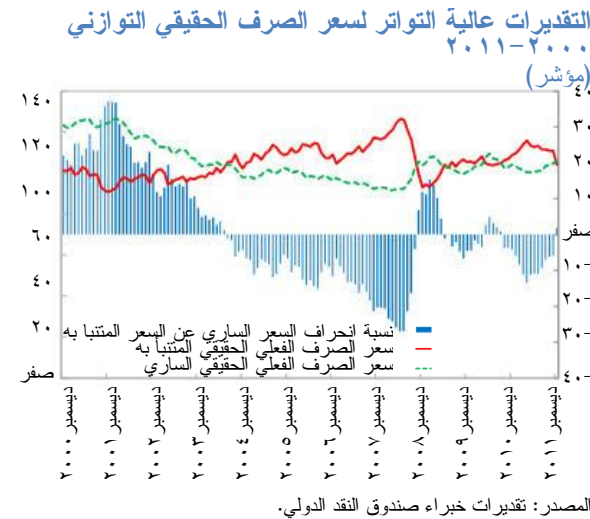
التقدم المحرز	التوصيات
توسيع فرص الحصول على التمويل والحفاظ على الاستقرار المالي	
على الرغم من استمرار نمو قروض الإسكان، فإن مؤسسة النقد العربي السعودي ترى أن التدابير الاحترازية الراهنة والمعمول بها سوف تضمن توخي البنوك الحرص في إدارة المخاطر المصاحبة.	<ul style="list-style-type: none"> • مع التوسع في التمويل العقاري في المستقبل، ينبغي ضمان سلامة القروض من خلال التدابير الاحترازية القوية، لا سيما بتخفيض نسب القروض إلى القيمة ونسب خدمة الدين المسموح بها.
لا يوجد في الوقت الحالي أي خطط للسماح للبنوك بإدارة محفظة استثمارات صندوق التنمية العقارية.	<ul style="list-style-type: none"> • التعاقد مع البنوك لإدارة حوافز صندوق التنمية العقارية القائمة والجديدة على حد سواء.
تأسست وزارة مستقلة للإسكان لكي تنظر في هذه الأمور وغيرها من القضايا ذات الصلة.	<ul style="list-style-type: none"> • استكمال إصلاح نظام الرهن العقاري من خلال إنشاء مرصد لسوق الإسكان، وتطوير خيارات إرشاد المستهلكين، وتعزيز نشاط "المطور العقاري".
ينظر صندوق التنمية العقارية في عدة خيارات لترسيخ اندماجه مع القطاع المصرفي، بما في ذلك تسهيل التمويل طويل الأجل.	<ul style="list-style-type: none"> • إعداد حلول تمويلية طويلة الأجل لتمويل الرهن العقاري، تبدأ بتسهيل إعادة التمويل.
ستجري الحكومة تقييماً لمدى الحاجة إلى دراسة هذا الاقتراح بقدر أكبر من التعمق.	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء سجل حديث وإلكتروني موحد للضمانات المنقولة.
صدرت موافقة مجلس الشورى في عام ٢٠١١ على نظام الرهن العقاري، الذي يتضمن نظام التنفيذ، ولا يزال بانتظار الموافقة النهائية.	<ul style="list-style-type: none"> • إعداد وتطبيق مشروع نظام التنفيذ الذي تستحدث بموجبه محاكم التنفيذ المتخصصة التي تعمل وفق إجراءات صارمة محددة زمنياً.
طُلب إلى جميع البنوك إنشاء وحدات مستقلة معنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى يتسنى لها التعامل بفعالية أكبر مع عمليات تمويل هذه المشروعات.	<ul style="list-style-type: none"> • الإشراف عن كثب على جودة أداء الوحدات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك، بما في ذلك مئاة نظم التصنيف الداخلي والإجراءات الإلكترونية.
التأمين، ومؤسسات الاستثمار، وأسواق رأس المال	
صدرت عدة لوائح تنظيمية في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، بما في ذلك اللوائح التنظيمية المعنية بالاستثمار، وإعادة التأمين، والمعاملات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتأمين على المركبات، وشركات الوساطة.	<ul style="list-style-type: none"> • الانتهاء من صياغة اللائحة التنظيمية العملية لأنشطة التأمين وإصدارها.
شكّلت الحكومة مجموعة عمل مشتركة للنظر في هذا الاقتراح.	<ul style="list-style-type: none"> • تحسين تنفيذ التأمين الإلزامي على المركبات عن المسؤولية القانونية للطرف الثالث.
لم يطرأ أي تغيير على سياسات الإفصاح في المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وقد شكّلت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لجنة لمناقشة قضايا الإفصاح.	<ul style="list-style-type: none"> • الإفصاح عن سياسات الاستثمار، والمحافظة الاستثمارية، وأداء محافظ استثمارات المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
لا تنوي المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية زيادة الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة جانب من محافظ استثماراتها المحلية. ويستعان إلى حد كبير بالمصادر الخارجية لإدارة حافظات الاستثمارات الأجنبية.	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة محافظ استثمارات المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
لا تنوي السوق المالية السعودية في الوقت الحالي السماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في سوق الأسهم. فاعتماد مثل هذا الإجراء يقتضي توخي الحرص والتحرك التدريجي.	<ul style="list-style-type: none"> • السماح لمؤسسات الاستثمار الأجنبية بالاستثمار المباشر في السوق المالية السعودية "تداول".

الملحق الثاني: استمرارية المركز الخارجي وتقييم سعر الصرف

تشير التقديرات الأولية لتقييم سعر الصرف باستخدام منهجيات على غرار منهجيات "المجموعة الاستشارية المعنية بأسعار الصرف" (CGER) - والمعدة خصيصا لكي تتوافق مع أوضاع البلدان المصدرة للنفط - إلى أن الحساب الجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي يتسقان بوجه عام مع أساسيات الاقتصاد الكلي، مع وجود بعض الشواهد على تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية في نماذج استمرارية المركز الخارجي.



١- على الرغم من مكاسب معدلات التبادل التجاري، فإن سعر الصرف الحقيقي لم يرتفع منذ نهاية ٢٠٠٨ إلا بنسبة ١% فقط. فبعد فترة من الانخفاض السنوي المعتدل بنسبة ٤% بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، ارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي المرجح بالتجارة بنسبة ١١% في عام ٢٠٠٨. وكان سعر الصرف الفعلي الاسمي يتبع نفس الاتجاه العام لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على نحو وثيق حتى عام ٢٠٠٨، عندما بدأ يتبع مسارا مختلفا نتيجة ارتفاع معدل التضخم مقارنة بالشركاء التجاريين، مما يرجع في جانب منه إلى ارتفاع الوزن الترجيحي للغذاء في سلة مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة.



٢- ويشير منهج سعر الصرف الحقيقي التوازني إلى أن سعر الريال السعودي يتوافق مع أساسيات الاقتصاد. وتبين التقديرات عالية التواتر لطبيعة العلاقة التساوقية بين سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط الحقيقية (باعتبارها المتغير التفسيري الوحيد) أنها متساوقة. وتشير التقديرات إلى عدم وجود اختلال في سعر صرف الريال رغم تقييمه أعلى قليلا من قيمته الحقيقية في أوائل العقد الحالي، وبأقل قليلا من قيمته الحقيقية في منتصف عام ٢٠٠٤.

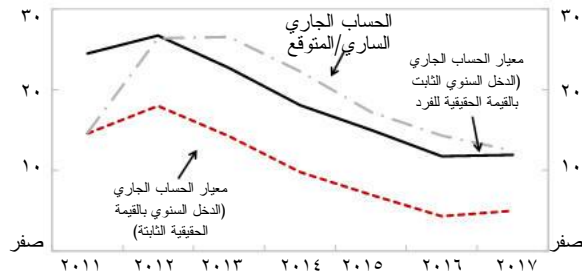
^١ تتأثر مقاييس التضخم، وبالتالي تقديرات سعر الصرف الحقيقي، بوجود طائفة من الدعم - كالدعم على الوقود والكهرباء والمياه وبعض المواد الغذائية.

^٢ راجع دراسة Cashin, Ouliaris and Poghosyan (تصدر قريبا).

٣- ويشير منهج التوازن الاقتصادي الكلي إلى أن الحساب الجاري قريب من المعايير التقديرية على المدى المتوسط. ويضع منهج التوازن الاقتصادي الكلي تقديرات لأربعة توصيفات أساسية للحساب الجاري التوازني (المعيار) مستمدة من مجموعة من الأساسيات (رصيد المالية العامة عدا النفط والغاز، واحتياطيات النفط والغاز، ومعدل إعالة المسنين، ومعدل النمو السكاني، والصافي المبدئي للأصول الأجنبية مع استبعاد الدين الخارجي، والميزان التجاري النفطي، ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد، والدخل النسبي، والحساب الجاري التابع المتأخر) وباستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM). ومثلما يتضح (من الجدول أدناه)، فإن التقديرات تضع مجموعة من المعايير للحساب الجاري في المملكة العربية السعودية بفائض يتراوح بين ٨% و ٢١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧. كذلك نجد أن مركز الحساب الجاري المتوقع في عام ٢٠١٧ يسجل فائضا قدره ١٢% من إجمالي الناتج المحلي، في حدود النطاق التقديري لمعايير الحساب الجاري.

٤- ويشير منهج استمرارية المركز الخارجي إلى أن الحساب الجاري أكثر ميلا لتحقيق نتائج أكبر مقارنة بالأساسيات الاقتصادية. ويقوم هذا المنهج على أساس أن استمرارية مسار الحساب الجاري تقتضي أن تكون القيمة الحالية الصافية لكافة أشكال الدخل (الثروة) من مبيعات النفط المستقبلية والدخل المالي/الاستثماري مساوية للقيمة الحالية الصافية لواردات السلع والخدمات مع استبعاد الصادرات غير النفطية.

منهج استمرارية المركز الخارجي: معيار الحساب الجاري
مقابل الحساب الجاري الساري/المتوقع، ٢٠١١-٢٠١٧
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

المعقولة. ويشير استخدام كلا القاعدتين إلى أن الحساب الجاري مائل إلى تحقيق نتائج كبيرة مقارنة بالأساسيات الاقتصادية، حيث تشير القاعدة (١) إلى تحقيق فائض معياري في الحساب الجاري بنسبة ١٢% من إجمالي الناتج المحلي، بينما تشير القاعدة (٢) الأقل سخاء إلى تحقيق معيار الحساب الجاري بنسبة ٥% من إجمالي الناتج المحلي. وتتسم هذه النتائج بالحساسية البالغة بالنسبة للمعلمات الافتراضية.

^٣ إذا ما افترضنا، للأغراض التوضيحية، وجود ٢٦٧ مليار برميل من الاحتياطيات، وبنسبة استخراج ٧٧%، فإن إنتاج النفط سيصل إلى ذروته البالغة ١١,٨ مليون برميل في عام ٢٠٢٩ قبل أن يتراجع تدريجياً (٢٠%)، وتتضمن تكاليف الاستهلاك المحلي والإنتاج الواردات اللازمة لتطوير الإنتاج واستمراره والمقومة بنسبة ٨% من قيمة الإنتاج النفط (أسعار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وسوف تزداد أسعار النفط ومخض إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢% بعد عام ٢٠١٥، وينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بنسبة ٥% بينما يفترض أن يكون مجموع النمو الحقيقي ٣%. وتخفيض إيرادات النفط المستقبلية اسمياً عند نسبة ٦%، وهي معدل العائد المفترض على الثروة المالية المحتفظ بها في الخارج/صافي الأصول الأجنبية، بينما يبلغ معدل النمو السكاني ١%.

^٤ راجع ورقة العمل رقم 09/281 الصادرة عن صندوق النقد الدولي: "Bems, R., and I. de Carvalho Filho, 2009, Exchange Rate Assessments: Methodologies for Oil Exporting Countries"

الحساب الجاري - التقدير بطريقة العزوم المعممة (GMM) والمعيار الضمني للبلدان المصدرة الصافية للنفط: المملكة العربية السعودية
(المتغير التابع: رصيد الحساب الجاري، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)

التوصيف ٤		التوصيف ٣		التوصيف ٢		التوصيف ١	
المساهمة المعاملات في معيار الحساب الجاري ١/ (GMM)	المساهمة المعاملات في بطريقة العزوم المعممة (GMM)	المساهمة المعاملات في بطريقة العزوم المعممة (GMM)	المساهمة المعاملات في معيار الحساب الجاري ١/ (GMM)	المساهمة المعاملات في معيار الحساب الجاري ١/ (GMM)	المساهمة المعاملات في معيار الحساب الجاري ١/ (GMM)	المساهمة المعاملات في معيار الحساب الجاري ١/ (GMM)	المعاملات بطريقة العزوم المعممة (GMM)
المتغيرات المستقلة الأساسية المعتمدة لدى المجموعة الاستشارية المعنية بأسعار الصرف							
ثابتة							
٠,٠٣٩	٠,٠٤٤	٠,٠٤٣	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٣٩
٠,٣٣٠	٠,٣٨٣	٠,٣٦٣	٠,٣٣٠	٠,٣٨٥	٠,٣٣٠	٠,٣٣٠	٠,٣٣٠
تابع متأخرة							
رصيد المالية العامة/رصيد المالية العامة غير النفطية/ إجمالي الناتج المحلي							
٠,٨٥١	٠,٣٩١	١٢,٢-	٠,٣٦٣	٠,٣٨٥	٠,٣٩١	٠,٣٩١	٠,٣٩١
٠,٨٥١	٠,٤٥٩	٠,٤٦٩	٠,٤٦٩	٠,٤٥٩	٠,٤٥٩	٠,٤٥٩	٠,٤٥٩
الميزان التجاري النفطي/إجمالي الناتج المحلي							
٠,٠٥٣-	٠,٠٣٤-	٠,٠٢-	٠,٠٣٤-	٠,٠٥٩-	٠,٠٢-	٠,٠٢-	٠,٠٢-
٠,٠٥٣-	٠,٠٣٤-	٠,٠٢-	٠,٠٣٤-	٠,٠٥٩-	٠,٠٢-	٠,٠٢-	٠,٠٢-
نسبة إعالة المسنين							
٠,٦٩٣-	٠,٥٨٩-	٠,١٣-	٠,٦٣٢-	٠,٩٣٠-	٠,١٤-	٠,١٤-	٠,١٤-
٠,٦٩٣-	٠,٥٨٩-	٠,١٣-	٠,٦٣٢-	٠,٩٣٠-	٠,١٤-	٠,١٤-	٠,١٤-
النمو السكاني							
٠,٠٢٣	٠,٠٧٣	٠,٠٧١	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣
٠,٠٢٣	٠,٠٧٣	٠,٠٧١	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣
صافي الأصول الأجنبية/إجمالي الناتج المحلي							
٠,٠١٧-	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠١٧
٠,٠١٧-	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠١٧
الدخل النسبي							
٠,٠٥٣-	٠,٠٥٦-	٠,٠٦٤-	٠,٠٦٤-	٠,٠٦٩-	٠,٠٢-	٠,٠٢-	٠,٠٢-
٠,٠٥٣-	٠,٠٥٦-	٠,٠٦٤-	٠,٠٦٤-	٠,٠٦٩-	٠,٠٢-	٠,٠٢-	٠,٠٢-
النمو الاقتصادي							
متغيرات مستقلة محددة للبلدان المصدرة الصافية للنفط							
الثروة النفطية							
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٧	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٧	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
درجة النضوج في الإنتاج النفطي							
٠,١٧٠	٠,١٧٠	٠,١٦٠	٠,١٦٠	٠,١٦٠	٠,١٧٠	٠,١٧٠	٠,١٧٠
٠,١٧٠	٠,١٧٠	٠,١٦٠	٠,١٦٠	٠,١٦٠	٠,١٧٠	٠,١٧٠	٠,١٧٠
متغيرات مستقلة إضافية							
٠,٠٧٣	٠,٠٧٣	٠,٠٧٣	٠,٠٧٣	٠,٠٧٣	٠,٠٧٣	٠,٠٧٣	٠,٠٧٣
٠,٠٧٣	٠,٠٧٣	٠,٠٧٣	٠,٠٧٣	٠,٠٧٣	٠,٠٧٣	٠,٠٧٣	٠,٠٧٣
سعر الصرف الفعلي الحقيقي							
٤,٢٦٩	٤,٢٦٩	٤,٢٦٩	٤,٢٦٩	٤,٢٦٩	٤,٢٦٩	٤,٢٦٩	٤,٢٦٩
٤,٢٦٩	٤,٢٦٩	٤,٢٦٩	٤,٢٦٩	٤,٢٦٩	٤,٢٦٩	٤,٢٦٩	٤,٢٦٩
معدلات التبادل التجاري							
٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٨
٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٨
معيار الحساب الجاري التقديري (٢٠١٧)							
٠,١٨,٣	٠,٢١,٣	٠,١٦,٠	٠,١٦,٠	٠,١٦,٠	٠,١٨,٣	٠,١٨,٣	٠,١٨,٣
٠,١٨,٣	٠,٢١,٣	٠,١٦,٠	٠,١٦,٠	٠,١٦,٠	٠,١٨,٣	٠,١٨,٣	٠,١٨,٣
الحساب الجاري الأساسي							
%١٢,٤							
٠,٦٢	٠,٦٤	٠,٦١	٠,٦١	٠,٦١	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٦٢
٠,٦٢	٠,٦٤	٠,٦١	٠,٦١	٠,٦١	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٦٢
اختبار هانسن (J test) لضوابط المبالغة في التحديد							
٠,٠٨	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٨
٠,٠٨	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٨
اختبار أرلانو-يوند لنموذج الانحدار الذاتي (١)							
٠,٦٩	٠,٧	٠,٧١	٠,٧١	٠,٧١	٠,٦٩	٠,٦٩	٠,٦٩
٠,٦٩	٠,٧	٠,٧١	٠,٧١	٠,٧١	٠,٦٩	٠,٦٩	٠,٦٩
اختبار أرلانو-يوند لنموذج الانحدار الذاتي (٢)							
٦	٥	٥	٥	٥	٦	٦	٦
٦	٥	٥	٥	٥	٦	٦	٦
عدد الأدوات							
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
عدد البلدان							
٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢
٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢
المشاهدات							

المصادر: دراسة "Beidas-Strom and Cashin"، بعنوان "Are Middle Eastern Current Account Imbalances Excessive?"، ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي رقم 11/195، لعام ٢٠١١.
١/ المساهمة في معيار الحساب الجاري = معامل * القيمة المتوقعة/الحالية في المدى المتوسط (%).



صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام

٢٠١٢ - ملحق معلومات

١٣ يونيو ٢٠١٢

من إعداد إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

المحتويات

أولاً: العلاقات مع صندوق النقد الدولي ٤٢

ثانياً: العلاقات مع مجموعة البنك الدولي ٤٥

ثالثاً: القضايا الإحصائية ٤٧

المرفق الأول - العلاقات مع الصندوق

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠١٢)

حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في ٢٦ أغسطس ١٩٥٧؛ وقبلت الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

حساب الموارد العامة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من الحصة
الحصة	٦٩٨٥,٥٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة	٤٥٨٣,٧٠	٦٥,٦٢
وضع الاحتياطي في الصندوق	٢٤٠١,٨١	٣٤,٣٨
الإقراض للصندوق		
الاتفاقات الجديدة للاقتراض	١١٣٥,٤٠	
إدارة حقوق السحب الخاصة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	٦٦٨٢,٥٠	١٠٠,٠٠
الحيازات	٦٥٥٣,٩٧	٩٨,٠٦
عمليات الشراء والقروض القائمة:	لا يوجد	
آخر الترتيبات المالية:	لا يوجد	

المدفوعات المتوقعة للصندوق

(بملايين حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي لموارد الصندوق والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة) في المرحلة المقبلة

٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
أصل الدين				
الرسوم/الفائدة	٠,٠٨	٠,٢٤	٠,٢٥	٠,٢٥
المجموع	٠,٠٨	٠,٢٤	٠,٢٥	٠,٢٥

الإقراض للصندوق والمنح:

وافقت المملكة العربية السعودية على التعديلات التي أدخلت على قرار الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) وزيادات الترتيبات الائتمانية للمشاركين، كما وافق عليها المجلس التنفيذي في ١٢ إبريل ٢٠١٠ (قرار المجلس التنفيذي رقم (10/35)-14577)، والتي يزيد بموجبها ترتيبها الائتماني في الاتفاقات الجديدة للاقتراض بصيغتها الموسعة ليصل إلى

١١,١٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، مقابل الترتيب الحالي وقيمته ١,٧٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٢ وصل مقدار المبلغ القائم الحالي ١١٣٥,٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ويرتبط الصندوق أيضا مع المملكة في اتفاق إقراض مصاحب للاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) بما يعادل ١,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، والذي تم تجديده لمدة خمس سنوات أخرى اعتبارا من ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٨. وفي مايو ٢٠١١ دخل الصندوق بصفته أمينا للصندوق الاستئماني لتسهيل النمو والحد من الفقر في اتفاق اقتراض مع "مؤسسة النقد العربي السعودي"، توفر المملكة بموجبه موارد للإقراض بمبلغ يصل إلى ٥٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي مايو ٢٠١٢ تعهدت المملكة بتقديم مساهمة جديدة في هيئة منحة بمبلغ قدره ١٦,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة على سبيل المساهمة في الموارد الموجهة لدعم "الصندوق الاستئماني لتسهيل النمو والحد من الفقر"، على أن يتم صرفها في نهاية ديسمبر ٢٠٢١، كما قدمت تأكيدات بتوفير مساهمات دعم إضافية للصندوق الاستئماني لتسهيل النمو والحد من الفقر من خلال تحويل كامل حصتها من توزيع الاحتياطيات العامة التي تمثل الأرباح الاستثنائية لبيع الذهب. وفي مارس ٢٠٠١، وافقت المملكة على دعم الصندوق الاستئماني لتسهيل النمو والحد من الفقر ومبادرة "هيببوك" باستثمارات يبلغ مجموعها ٩٤,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي إبريل ٢٠٠٦، زيد حجم هذه الاستثمارات باستثمارات إضافية قدرها ٣٨,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتوفير ٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بصافي القيمة الحاضرة في نهاية ٢٠٠٥) في شكل موارد إعانة لدعم "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية". وفي فبراير ١٩٨٩، قام الصندوق السعودي للتنمية بصرف مبلغ قدره ٤٩,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في شكل موارد للإقراض لصالح "تسهيل النمو والحد من الفقر"، وقد سُحب هذا المبلغ بالكامل وتم سداه في سبتمبر ٢٠٠٤.

ترتيب سعر الصرف

تطبق المملكة العربية السعودية نظام صرف لا يفرض قيودا على أداء المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية. وقد تم ربط الريال السعودي رسميا بالدولار الأمريكي اعتبارا من يناير ٢٠٠٣. وكان الريال السعودي قبل ذلك مربوطا رسميا بحقوق السحب الخاصة بسعر ٤,٢٨٢٥٥ ريال سعودي لكل وحدة حقوق سحب خاصة، مع هامش تقلب بنسبة ٧,٢٥% بالرغم من ربطه واقعيا بالدولار الأمريكي منذ عام ١٩٨٦ بسعر وسيط قدره ٣,٧٤٥٠ ريال سعودي لكل دولار. وتطبق المملكة قيود صرف مرتبطة بالنواحي الأمنية إعمالا لقراري مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ و ١٣٧٣. وينبغي إبلاغ الصندوق بهذه القيود المرتبطة بالنواحي الأمنية إعمالا لقرار الصندوق رقم (52/51)-144.

آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية على أساس الدورة الزمنية الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرا. وقد عقدت آخر جولة من هذه المشاورات خلال الفترة ١٠-٢٥ مايو ٢٠١١ في الرياض. وقد نظر المجلس التنفيذي في تقرير الخبراء في ١٨ يوليو ٢٠١١ وتم نشره في ٢١ سبتمبر ٢٠١١.

(<http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2011/cr11292.pdf>)

المساعدة الفنية:

<p>تطوير البيانات الوصفية في النظام العام لنشر البيانات، ٢٦ يناير-٦ فبراير ٢٠٠٨. مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات، ٢٢-٢٣ يناير ٢٠١١. إحصاءات ميزان المدفوعات، ١٢-٢٣ مارس ٢٠١١. إحصاءات الحسابات القومية، ٨-١٨ إبريل ٢٠١٢. اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، ٩-٢١ يناير ٢٠١٠. خيارات فرض الضريبة غير المباشرة، ٢٥ فبراير-١١ مارس ٢٠٠٦. الإدارة المالية العامة والإحصاءات، بالتعاون مع إدارة الإحصاءات، ١٦-٣٠ سبتمبر ٢٠٠٦. الإدارة الضريبية، ٦-١٩ نوفمبر ٢٠٠٦. تعزيز إصلاحات عملية الميزانية، ٢٢ يناير-٢ فبراير ٢٠٠٨. مؤسسات الموازنة ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١١ (بالمشاركة مع إدارة الإحصاءات)، ٢-٥ يونيو ٢٠١٢. تم إفاد البعثة الرئيسية لبرنامج تقييم القطاع المالي في يناير ٢٠٠٤. تم نشر "تقييم استقرار القطاع المالي" في ٥ يونيو ٢٠٠٦. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2006/cr06199.pdf) تحديث بيانات "برنامج تقييم القطاع المالي" في ١٦-٣٠ إبريل ٢٠١١. تم نشر تحديث "تقييم استقرار القطاع المالي" في ١٨ إبريل ٢٠١٢ (http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2012/cr1292.pdf)</p>	<p>إدارة الإحصاءات</p> <p>إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية</p> <p>إدارة شؤون المالية العامة</p> <p>برنامج تقييم القطاع المالي</p>
---	--

ممثل مقيم

لا يوجد ممثل مقيم في المملكة العربية السعودية.

المرفق الثاني: العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

لا يزال برنامج التعاون الفني (TCP) التابع للبنك الدولي مستمرا منذ عام ١٩٧٥ في إسداء المشورة على مستوى السياسات إلى المملكة العربية السعودية والمساهمة في تطوير قدراتها وتوفير الدعم لتنفيذ جهود التنمية على أساس التعويض عن المصروفات. وفي عام ٢٠٠٦، وافقت حكومة المملكة على التوسع في أفق تخطيط البرنامج من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات من أجل تشجيع المشاركة البرامجية في مجالات معينة.

ويهدف برنامج التعاون الفني إلى مساعدة المملكة على معالجة التحديات الإنمائية التي تواجهها والمتمثلة في توفير فرص عمل إنتاجية لمواكبة النمو السكاني السريع؛ وتحسين أداء النظام الصحي لتلبية الاحتياجات المتغيرة؛ وتقوية آليات شبكة الأمان الاجتماعي؛ وتعزيز عملية تقديم الخدمات العامة بما في ذلك المياه والكهرباء والمواصلات والرعاية الصحية والتعليم؛ وتعزيز القدرات في المؤسسات الوطنية والبلدية.

ومن الأنشطة ذات الأولوية في برنامج السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٥ ما يلي: العمل المتعلق بإعانات البطالة وتأمينات البطالة؛ والعمل مع "البنك السعودي للتسليف والادخار" لتطوير استراتيجيته وبرامج التمويل والادخار وتنمية قدرات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات وضع خطط العمل والمحاسبة والتسويق؛ ووضع مؤشرات ومعايير القياس المقارن في مجال التعليم؛ والقيام بالعمل التحليلي حول التكاليف والمزايا المرتبطة بتطوير الطاقة المتجددة؛ وتطوير البرنامج الاستراتيجي لمجلس الخدمات الصحية المنشأ حديثا؛ وتحديث استراتيجية قطاع المياه وبناء توافق في الآراء حولها؛ وإنشاء روابط مع المجتمع المدني لتكون مكملة لجهود شبكة الأمان الاجتماعي للقطاع العام؛ وتحديث استراتيجية للموانئ الوطنية.

ويشترك مكتب "مؤسسة التمويل الدولية" (IFC) مع مكتب البنك الدولي، منذ عام ٢٠٠٧، في مقر واحد كائن في مدينة الرياض. وقد شهدت أنشطة "مؤسسة التمويل الدولية" زيادة كبيرة داخل المملكة، وكذلك مع المستثمرين السعوديين في الخارج. وتتماشى هذه الأنشطة مع الأهداف الثلاثة التالية:

تشجيع مزاولة أعمال مختارة في المملكة العربية السعودية:

تتمثل استراتيجية الاستثمار التي تتبعها مؤسسة التمويل الدولية في المملكة العربية السعودية في الاستثمار في معاملات مختارة من شأنها أن تعود بقيمة إضافية من حيث بناء المؤسسات وإنشاء أدوات مالية جديدة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتضمن الاستثمارات المعينة في القطاع المالي، التمويل الإسكاني والتأمين والتأجير والتمويل الأصغر وبرنامج للقروض الطلابية (بمجموع التزامات بنحو ٢٠٠ مليون دولار). وتقدم مؤسسة التمويل الدولية كذلك "خدمات استشارية" في مجالات التمويل العقاري، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، ومعاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تشجيع الاستثمارات بين البلدان النامية والمملكة العربية السعودية:

يتطلع العديد من المستثمرين السعوديين إلى التوسع خارج حدود الوطن، الأمر الذي يفسح المجال أمام مؤسسة التمويل الدولية للعمل مع هذه الشركات والاستثمار معها داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها. وقد زاد مكتب المؤسسة في الرياض من نشاطه، لا سيما في تيسير الاستثمارات بين بلدان الجنوب التي بلغت حوالي ١,١ مليار دولار في بلدان المؤسسة الدولية للتنمية (أيدا) والبلدان متوسطة الدخل (باكستان ومصر واليمن وإثيوبيا وغانا، إلخ). وتواصل مؤسسة التمويل الدولية العمل الوثيق مع الجهات الراعية السعودية لتيسير الاستثمار عبر الحدود في المنطقة.

تعبئة الأموال من القطاع العام السعودي:

تعمل مؤسسة التمويل الدولية على نحو وثيق مع المؤسسات العامة السعودية لاتخاذ مبادرات عالمية تفيد منها أنشطة القطاع الخاص في البلدان النامية. وقد أثمرت هذه الجهود حتى الآن توفير التزامات بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. وتتضمن الالتزامات الحالية ٣٠٠ مليون دولار أمريكي من "الصندوق السعودي للتنمية" لصالح "برنامج تسهيلات السيولة من أجل التجارة العالمية" (GTLP)، و ١٠٠ مليون دولار أمريكي من "صندوق الاستثمارات العامة" لصالح صندوق مؤسسة التمويل الدولية للاستثمار في بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و ١٠٠ مليون دولار أمريكي من "صندوق أوبك للتنمية الدولية" لصالح "برنامج تسهيلات السيولة من أجل التجارة العالمية"، وصندوق التمويل الأصغر، وصندوق رسملة إفريقيا. وإضافة إلى ذلك، ساهم البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ ٥ ملايين دولار أمريكي لصالح برنامج "الخدمات الاستشارية" التابع لمؤسسة التمويل الدولية، ووافق مؤخرا على تقديم مساهمة جديدة بمبلغ ٢ مليون دولار. وكان البنك الإسلامي للتنمية قد ساهم كذلك بمبلغ مليون دولار لصالح مبادرة "التعليم من أجل التوظيف" (E4E) التي أطلقتها مؤسسة التمويل الدولية. وقد وقع البنك الإسلامي للتنمية مؤخرا "اتفاقية ائتمان" مع "مؤسسة التمويل الدولية" لصالح مبادرة "الصندوق العربي لتمويل مشاريع البنية التحتية" (AFFI) يشارك البنك بموجبها في هذا الصندوق بمبلغ ٥٠ مليون دولار وتشارك مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ مماثل قدره ٥٠ مليون دولار (يتوقع أن يصل مجموع التمويل إلى ٣٠٠ مليون دولار).

المرفق الثالث - القضايا الإحصائية

(حسب الوضع في ٣٠ مايو ٢٠١٢)

تقدير كفاية البيانات لأغراض الرقابة	
<p>عام: توجد بعض أوجه الضعف في توفير البيانات، غير أنها كافية بشكل عام لأغراض الرقابة. والمجالات الأكثر تأثراً هي: الحسابات القومية، وإحصاءات مالية الحكومة، وميزان المدفوعات.</p>	
<p>الحسابات القومية: تُحسب التقديرات السنوية وربع السنوية لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة (مع اعتبار عام ١٩٩٩ سنة أساس). غير أن التغطية غير الكاملة للبيانات والاعتماد على مؤشر أسعار المستهلكين لتخفيض القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية قد يؤثران في دقة التقديرات ودرجة موثوقيتها.</p>	
<p>إحصاءات مالية الحكومة: تقوم الحكومة الآن بإعادة تبويب الميزانية بما يتوافق مع المبادئ الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. وقد تم استكمال معظم أبواب الميزانية وتخطط وزارة المالية الآن لاستخدام إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ لإبلاغ بيانات المالية العامة.</p>	
<p>ميزان المدفوعات: تنشر حكومة المملكة في الوقت الحالي بياناً سنوياً عن "وضع الاستثمار الدولي" (IIP). غير أنه يتعين تحسين التغطية في الحساب الرأسمالي والحساب المالي، لا سيما للقطاع الخاص، بينما لا تزال بنود السهو والخطأ كبيرة.</p>	
معايير وجودة البيانات	
لا يتوافر تقرير مراعاة المعايير والمواثيق عن البيانات.	تشارك المملكة في النظام العام لنشر البيانات (GDDS) منذ عام ٢٠٠٨.

المملكة العربية السعودية: جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠١٢)

بنود للتذكرة:		معدل تواتر النشر	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة	
جودة البيانات - الدقة - الموثوقية ^٧	جودة البيانات - سلامة المنهجية ^٦						
		يومي	يومي	يومي	٢٠١٢/٥/٣١	٢٠١٢/٥/٣٠	أسعار الصرف
		شهري	شهري	شهري	٢٠١٢/٥/٢٦	٢٠١٢/٤	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ^١
		شهري	شهري	شهري	٢٠١٢/٥/٢٦	٢٠١٢/٤	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
		أسبوعي	أسبوعي	أسبوعي	٢٠١٢/٥/٣٠	٢٠١٢/٤	التقود بمعناها الواسع
		شهري	شهري	شهري	٢٠١٢/٥/٢٦	٢٠١٢/٤	الميزانية العمومية لمؤسسة النقد العربي السعودي
		شهري	شهري	شهري	٢٠١٢/٥/٢٦	٢٠١٢/٤	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
		شهري	شهري	شهري	٢٠١٢/٥/٢٦	٢٠١٢/٤	أسعار الفائدة ^٢
		شهري	شهري	شهري	٢٠١١/٥/٢٦	٢٠١٢/٤	مؤشر أسعار المستهلكين
		سنوي	سنوي	سنوي	٢٠١٢/٥/١٤	٢٠١١	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٣ - الحكومة المركزية
		سنوي	سنوي	سنوي	٢٠١٢/٥/١٤	٢٠١١	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ^٤
		ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٢/٥/١٢	٢٠١١ الربع ٤	ميزان الحساب الجاري الخارجي
		ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٢/٥/١٤	٢٠١١ الربع ٤	صادرات وواردات السلع والخدمات
		ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٢/٥/١١	٢٠١١ الربع ٤	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
		ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي		٢٠١٠	إجمالي الدين الخارجي (بنك التسويات الدولية)
		سنوي	سنوي	سنوي	٢٠١٢/٤/٤	٢٠١٠	وضع الاستثمار الدولي ^٥

^١ ينبغي أن تدرج بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو ملتزم بها على أي نحو آخر. وينبغي أيضا أن تتضمن البيانات الخصوم قصيرة الأجل التي ترتبط بعملة أجنبية ولكن تسوى بوسائل أخرى، وكذلك القيم الافتراضية للمشتقات المستخدمة في دفع وقبض النقد الأجنبي، بما في ذلك المشتقات التي ترتبط بعملة أجنبية ولكن تسوى بوسائل أخرى.

^٢ تشير إلى أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أدون وسندات الخزنة.

^٣ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

^٤ تشمل تكوين العملات وأجال الاستحقاق.

^٥ يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.

^٦ تعكس التقدير الوارد في تقرير مراعاة المعايير والمواثيق للبيانات المنشور في ديسمبر ٢٠٠٥، على أساس النتائج التي خلصت إليها البعثة الموفدة خلال الفترة ٢٣-٨ فبراير ٢٠٠٤ حول مجموعة البيانات المناظرة للمتغير في كل صف. ويشير التقدير إلى ما إذا كانت المعايير الدولية حول المفاهيم والتعاريف والنطاق والتصنيف/التقسيم القطاعي وأساس القيد مرعية بالكامل (O)، أو مرعية بدرجة كبيرة (LO)، أو غير مرعية بدرجة كبيرة (LNO)، أو غير مرعية (NO).

^٧ نفس ما ورد في الحاشية ٦، عدا أنها تشير إلى المعايير الدولية حول البيانات المصدرية وتقديرها والأساليب الإحصائية وتقدير وإقرار البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية ودراسات التعديل.

بيان ممثل خبراء الصندوق عن المملكة العربية السعودية

في ٢٦ يونيو ٢٠١٢

وردت المعلومات التالية بعد صدور تقرير خبراء الصندوق، وهي لا تستلزم تغييرا في الخط العام لتقييمهم الراهن.

تراجعت أسعار النفط - الفورية والمستقبلية - في منتصف شهر يونيو، مما يستتبع تراجع فوائض المالية العامة والحساب الجاري ويؤكد أهمية مؤسسات الموازنة القوية. وبافتراض عدم حدوث أي تغيير في مستويات الإنتاج النفطي والإنفاق من المالية العامة، يوضح الجدول التالي أن انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض فوائض المالية العامة والحساب الجاري على السواء بنحو ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٢، وانحسار هذا الأثر تدريجيا على المدى المتوسط. ومن المنتظر استمرار تحقيق الفائض في حساب المالية العامة والحساب الخارجي رغم أن انخفاض فوائض المالية العامة يبرز الحاجة إلى التأكد من أن سياسات الإنفاق لا تزال متوافقة مع الأهداف متوسطة الأجل وطويلة الأجل.

وتشارك المملكة العربية السعودية حاليا في المسح المنسق للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن الاطلاع على بيانات مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل على الموقع الإلكتروني <http://cdis.imf.org>.

المملكة العربية السعودية: تحديثات أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي وفق توقعات أسعار النفط المعدلة، ٢٠١٠-٢٠١٧

		توقعات				أولية		
	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
متوسط سعر النفط السعودي (دولار/البرميل)								
تقرير الخبراء عن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢	٨٧,٢	٨٩,٥	٩٣,١	٩٨,٥	١٠٥,٤	١٠٩,٩	٩٩,٧	٧٥,٨
تحديثات منتصف يونيو	٨٤,٠	٨٤,٥	٨٦,٤	٨٧,٨	٩٠,٣	٩٧,٦	٩٩,٧	٧٥,٨
القطاع المالي								
صافي الإقراض/الاقتراض (% من إجمالي الناتج المحلي)								
تقرير الخبراء عن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢	١,٣-	١,٤	٤,١	٦,٩	١٠,٠	١٦,٥	١٣,٠	٥,١
تحديثات منتصف يونيو	٢,٥-	٠,٦-	١,٥	٢,٧	٤,١	١٢,٠	١٣,٠	٥,١
القطاع الخارجي								
رصيد الحساب الجاري								
تقرير الخبراء عن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢								
بمليارات الدولارات الأمريكية	٩٦,٧	٩٣,٠	١٠٣,٤	١٢٠,٦	١٥٣,٨	١٧٩,٢	١٥٨,٥	٦٦,٨
% من إجمالي الناتج المحلي	١٢,٤	١٢,٤	١٤,٤	١٧,٢	٢٢,٣	٢٦,٥	٢٦,٥	١٤,٦
تحديثات منتصف يونيو								
بمليارات الدولارات الأمريكية	٧٩,٨	٧٣,٣	٧٩,٦	٨٥,٣	١٠٤,٠	١٣٨,٥	١٥٨,٥	٦٦,٨
% من إجمالي الناتج المحلي	١٠,٤	١٠,٠	١١,٤	١٢,٨	١٦,٢	٢١,٧	٢٦,٥	١٤,٦

المصادر: وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

إدارة
العلاقات
الخارجية

صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة



صندوق النقد الدولي
700 19TH STREET, NW
Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم 12/97
للنشر الفوري
٧ أغسطس ٢٠١٢

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٢ يوليو ٢٠١٢ مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية^١.

خلفية

قدمت المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١١ دعماً حيوياً للاقتصاد العالمي عن طريق زيادة إنتاجها النفطي للمساهمة في استقرار أسواق النفط العالمية. وجاء التزامها بتوفير ١٥ مليار دولار في هيئة موارد إضافية لصندوق النقد الدولي بمثابة مساهمة أيضاً في تحقيق الاستقرار العالمي. ولا تزال آثار التداعيات السلبية الناجمة عن الاضطرابات في المنطقة وأزمة منطقة اليورو محدودة حتى الآن. ولا تزال الإيرادات النفطية المرتفعة تستخدم في تعجيل إحراز الأهداف الإنمائية على المستوى المحلي ودعم الاقتصادات الأخرى داخل المنطقة وخارجها.

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيساً للمجلس التنفيذي، ملخصاً لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

وقد تسارعت وثيرة التوسع الاقتصادي في عام ٢٠١١. وبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ككل ٧,١%، كما سجل الاقتصاد غير النفطي نمواً بنسبة ٨% - هي الأعلى منذ عام ١٩٨١. وعلى الرغم من زيادة النشاط الاقتصادي، فقد ظل معدل التضخم ثابتاً عند نسبة ٥% مع انحسار تضخم أسعار الغذاء ومساهمة واردات السلع الرأسمالية والعمالة في الحيلولة دون نشوء الاختناقات.

وقد زاد معدل الإنفاق الحكومي الحقيقي بنسبة ٢٠% نتيجة المبادرات الجديدة التي تعالج القضايا الاجتماعية الملحة كالبطالة، وتوفير المساكن ميسورة التكلفة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، وعلى الرغم من زيادة الإنفاق وقوة نمو الواردات، فقد ازدادت فوائض المالية العامة والحساب الخارجي في عام ٢٠١١ في ظل ارتفاع الإيرادات النفطية. وقد سجلت المجلات النقدية زيادة كبيرة في ٢٠١١ وبلغ النمو الائتماني معدلاً في حدود الخانتين حيث أدى التوسع الاقتصادي إلى زيادة الطلب على الائتمان. وتماشياً مع نظام ربط العملة بالدولار الأمريكي، استمر الطابع التيسيري في السياسة النقدية وظلت أسعار الفائدة الأساسية دون أي تغيير. كذلك ظل الجهاز المصرفي متمتعاً بدرجة عالية من الرسالة والسيولة مع تحسن مستوى ربحيته.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرين التنفيذيون بما تبذله الحكومة من جهود لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط وأشاروا إلى انتقال الآثار الإيجابية إلى المنطقة نتيجة ارتفاع معدل النمو في المملكة وزيادة الإنفاق العام واتساع نطاق المساعدات المالية. فقد أدت الإيرادات النفطية المرتفعة إلى زيادة أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي ورفع مستوى الإنفاق الاجتماعي وتعزيز مدخرات الأجيال القادمة. وعلى الرغم من أن المخاطر الجغرافية-السياسية وأسعار النفط ما زالت تشكل مصادر للتقلبات فإن الآفاق الاقتصادية قريبة الأجل لا تزال مواتية بوجه عام.

وشدد المديرين على الحيلولة دون نشوء أي ضغوط تضخمية مدفوعة بقوة النمو وذلك بالاستخدام الاستباقي لأدوات السياسة المتعلقة بالسيولة والسلامة الاحترازية الكلية. وأشاروا كذلك إلى أن مستوى الإنفاق من المالية العامة يتجاوز المستوى المتسق مع تحقيق المساواة بين الأجيال في السحب من الثروة النفطية، على الرغم من المصّدات الواقية الكبيرة التي كوّنتها الحكومة على مستوى السياسات. ومن ثم سلطوا الضوء على أهمية الحفاظ على المرونة في برامج المستحقات، وضمان كفاءة الإنفاق، وتوسيع القاعدة الضريبية.

ورحب المديرين بجهود الحكومة لتقوية مؤسسات الموازنة ومواصلة الفصل بين الإنفاق من المالية العامة وتطورات أسعار النفط. وشجعوا الحكومة على الاستمرار في تحسين عملية الموازنة، بما في ذلك عن طريق الفحص الدقيق للنفقات التكميلية في الموازنة، وإنشاء وحدة للسياسات المالية الكلية، وتأكيد اتخاذ قرارات الإنفاق ضمن إطار متعدد السنوات.

وأشار المديرون إلى المبادرات الأخيرة لزيادة توظيف المواطنين السعوديين في القطاع الخاص وإلى الجهود المكتملة على جانب العرض لتحسين مهاراتهم. ومن شأن تعديل أسعار الطاقة على المستوى المحلي أن يرفع كفاءة استخدام الموارد كما يمكن أن تكون له آثار إيجابية على التوظيف فضلا على تيسير التنوع الاقتصادي.

وأتفق المديرون على أن نظام سعر الصرف الثابت لا يزال يحقق صالح المملكة العربية السعودية. ونظرا لأن نظام ربط سعر الصرف يضيق المجال للتصرف على مستوى السياسة النقدية، فإن استخدام أدوات إدارة السيولة والسلامة الاحترازية الكلية لا يزال عاملا أساسيا في عملية صنع السياسات الفعالة.

وأثنى المديرون على جهود الحكومة لتعزيز الرقابة المالية وإدارة المخاطر، وعلى ما حققته من تقدم نحو اعتماد المعايير التي تنص عليها اتفاقية بازل ٣. وشجعوا الحكومة على مواصلة تنفيذ توصيات التقرير التحديثي لبرنامج تقييم القطاع المالي ورحبوا بالتحسينات المدخلة على نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ورحب المديرون أيضا بالتقدم الذي تحقق في تحسين النظام الإحصائي، لكنهم دعوا إلى اتخاذ تدابير إضافية لتحسين جودة البيانات ومدى توافرها ودرجة حداتها.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجبات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة

التقديرات الأولية	التوقعات ٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨		
						(التغير %)
الإنتاج والأسعار						
	٦,٠	٧,١	٥,١	٠,١	٤,٢	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
	٤,٥	٤,٦	٢,٤	٧,٨-	٤,٢	إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي
	٦,٥	٨,٠	٦,٢	٣,٥	٤,٣	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي
	٦٧٥	٥٩٨	٤٥٧	٣٧٧	٤٧٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
	٥,٢	٥,٠	٥,٤	٥,١	٩,٩	مؤشر أسعار المستهلكين
(% من إجمالي الناتج المحلي)						
متغيرات الموازنة والمتغيرات المالية						
	٥٠,٦	٤٩,٩	٤٣,٤	٣٦,١	٦١,٦	إيرادات الحكومة المركزية
	٤٦,٠	٤٦,٢	٣٩,٢	٣٠,٨	٥٥,١	منها: إيرادات نفطية
	٣٤,١	٣٦,٩	٣٨,٢	٤٣,٤	٢٩,٩	نفقات الحكومة المركزية
	١٦,٥	١٣,٠	٥,١	٧,٤-	٣١,٧	رصيد المالية العامة (العجز -)
	٧٠,١-	٧٧,٤-	٦٨,٢-	٦٩,٩-	٥٩,٦-	الرصيد الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
	١٢,٢	١٣,٣	٥,٠	١٠,٧	١٧,٦	التغير في النقود بمعناها الواسع (%)
(بمليارات الدولارات الأمريكية)						
القطاع الخارجي						
	٤١١,٣	٣٦٥,٠	٢٥١,٥	١٩٢,٦	٣١٣,٩	الصادرات
	٣٦١,٠	٣١٧,٩	٢١٥,٥	١٦٣,٣	٢٨١,٤	منها: نفط ومنتجات مكررة
	١٣٤,٨-	١٢٠,٢-	٩٧,٦-	٨٧,٢-	١٠١,٦-	الواردات
	١٧٩,٢	١٥٨,٥	٦٦,٨	٢١,٠	١٣٢,٥	الحساب الجاري
	٢٦,٥	٢٦,٥	١٤,٦	٥,٦	٢٧,٨	الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
	٧٠,١,٨	٥٣٥,٩	٤٤١,٠	٤٠٥,٩	٤٣٨,٥	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
	٣٦,٢	٢٩,٢	٢٦,٢	٢٧,٥	٣١,٩	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
	...	٢,٤-	١,٤	٧,٧	١,١	(عدد شهور تغطية الواردات من السلع والخدمات) سر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)

المصادر: البيانات المقدمة من الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.